المجلس التنفيذي
الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة
روما، 15-16 سبتمبر/أيلول 2025

استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031

الوثيقة: EB 2025/145/R.14

جدول الأعمال: 5(أ)

التاريخ: 18 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: استراتيجية الصندوق وخطة عمله بشأن البيئة وتغير المناخ 2019-2025 (EB 2018/125/R.12)، استراتيجية التنوع البيولوجي للفترة 2022-2025.

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031.

الأسئلة التقنية:

Pieternel Boogaard
المديرة الإدارية
مكتب الإيصال التقني
البريد الإلكتروني: p.boogaard@ifad.org

Jahan-Zeb Chowdhury
الأخصائي التقني الرئيسي
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي
البريد الإلكتروني: j.chowdhury@ifad.org

Juan Carlos Mendoza
مدير
شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي
البريد الإلكتروني: juancarlos.mendoza@ifad.org

جدول المحتويات

موجز تنفيذي ii
أولا- المقدمة 1
ألف- الخلفية 1
باء- سياق السياسات العالمية المتغيرة 3
ثانيا- المبادئ التوجيهية ونظرية التغيير 3
ألف- المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية 3
باء- نظرية التغيير 4
ثالثا- استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031 5
ألف- حصيلة الاستراتيجيات السابقة 5
باء- الدروس المستفادة 6
جيم- الغاية الاستراتيجية 6
دال- الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل 7
رابعا- الاعتبارات التشغيلية 15

الملاحق

الملحق الأول: عملية المشاورات 17
الملحق الثاني: نظرية التغيير 18
الملحق الثالث: الدروس المستفادة 19
الملحق الرابع: النتائج الرئيسية لاستعراض المقارنة المرجعية وأفضل الممارسات 22
الملحق الخامس: تقييم المخاطر وتدابير التخفيف 24
الملحق السادس: تقييم النُهُج المتكاملة مقابل النُهُج المستقلة حيال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي 25
الملحق السابع: مقترح بشأن مؤشر رفيع المستوى للأثر الإيكولوجي 28
الملحق الثامن: صلة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي بعمليات الصندوق 31
الملحق التاسع: خطة العمل (2025-2027) 33

موجز تنفيذي

1- تتمثل مهمة الصندوق في تحويل الاقتصادات الريفية من خلال القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتحدد استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031 استجابة الصندوق الشاملة للتهديدات المترابطة المرتبطة بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي التي تواجه صغار المزارعين وتهدد سبل كسب العيش الريفية والأمن الغذائي.

2- ويُحدث تغيّر المناخ اضطرابا في الزراعة من خلال ظواهر الطقس القصوى مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحرارة والأمطار المتقطعة، وكذلك من خلال التغيرات التدريجية البطيئة مثل تغير المواسم وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار. وتؤدي هذه الضغوط، إلى جانب التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، إلى انخفاض الغلّات وإضعاف قدرة نظم الزراعة على الصمود.

3- وتُعد الزراعة مساهما في هذه التحديات وضحية له في آن معا. فهي تنتج نحو 29 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وتؤدي إلى إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، وتستنزف الموارد الطبيعية من خلال الممارسات الكثيفة. وفي المقابل، تهدد الأضرار المناخية والبيئية – مثل تآكل التربة، وندرة المياه، والتلوث – إنتاج الأغذية في الأجل الطويل وتتسبب في تفاقم أثر الجفاف والآفات والأمراض.

4- وتفضي هذه الضغوط إلى حلقات مفرغة تزيد من حدة الإجهاد البيئي والزراعي. ونتيجة لذلك، تواجه المجتمعات المحلية الريفية مزيدا من الضعف والفقر. وتتطلب معالجة هذه المشاكل المترابطة حلولا متكاملة تعالج المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي معا، وليس كل منها على حدة.

5- وتنتهج هذه الاستراتيجية نهجا ترابطيا يعترف بالصلات العميقة بين تحديات المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي. ومن خلال تعزيز الحلول المتكاملة التي تجمع بين التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتحقيق الاستدامة البيئية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه في النظم الزراعية، تستفيد الاستراتيجية من أوجه التآزر والمنافع المشتركة. ويزيد هذا النهج المتكامل بمزيد من الفعالية من القدرة على الصمود ويحد من الفقر الريفي بما يتماشى مع مهمة الصندوق.

6- وعلى الرغم من هذه التحديات والحلول المحددة، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التمويل لتلبية احتياجات البلدان. ويتطلب سد هذه الفجوة سياسات تمكينية وآليات تمويل مبتكرة واستثمارات منسقة وبناء للقدرات لدفع التغيير التحويلي. وتوفر هذه الاستراتيجية دعما مركّزا لضمان حصول صغار المنتجين على الموارد والقدرات اللازمة للتكيّف بفعالية مع التحديات المناخية والبيئية والتحديات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال مشروعات منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية.

7- وتطرح هذه الاستراتيجية نهجا موحدا للتغلب على العوائق التي تحول دون القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والاستدامة البيئية، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه، وتؤكد من جديد التزام الصندوق بالتحول الريفي المستدام والشامل. وقد شملت عملية وضعها مشاورات داخلية وخارجية مفصلة، حيث جرى تحسين المبادئ ومجالات العمل الرئيسية من خلال استعراض برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق، وحافظة الصندوق السابقة والحالية، والدروس المستفادة. ودعما لهذا النهج الذي تقوده البلدان، ستفعّل الاستراتيجية من خلال إدماج مجالات العمل المناسبة للسياق في تصاميم المشروعات، بما يضمن تواءم عمليات الصندوق مع أهداف الاستراتيجية والالتزامات الوطنية. وستكون الاستراتيجية ومجالات العمل الرئيسية فيها بمثابة منطلقات يمكن للبلدان من خلالها اختيار التدخلات وتكييفها عند تصميم المشروعات الاستثمارية.

8- وستنفذ الاستراتيجية من خلال ثلاثة أهداف مركزة:

- **الهدف 1:** تعزيز توسيع نطاق الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا واعتمادها والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه؛
- **الهدف 2:** تمكين زيادة الاستثمارات من أجل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والاستدامة البيئية، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه؛
- **الهدف 3:** تعزيز المشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، وتنمية القدرات، والابتكار لتعزيز القدرة الريفية على الصمود.

9- وستوجه الإجراءات القابلة للرصد ومؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق[1] وتلك الخاصة بعمليات تجديد الموارد المقبلة تنفيذ هذه الاستراتيجية وطموحها المتمثل في تعزيز القدرة على التكيف، وتشجيع الابتكار، وتحقيق أثر ملموس في المجالات المواضيعية المرتبطة بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي - وهو ما سيُسهم في نهاية المطاف في الحد من الفقر الريفي وتحسين الأمن الغذائي.

10- ولدعم التنفيذ الفعّال، سيُطلق الصندوق خطة شاملة لتوظيف القدرات، تشمل توجيهات جديدة بشأن النُهج المتكاملة، والتدريب على تمويل التكيّف، وإجراء تقييمات دورية من خلال جماعات الممارسين، وإنشاء مكتب مساعدة داخلي لتقديم الدعم التقني. وستوثق الدروس المستفادة وستجري مشاركتها ضمن إطار منهجي لتعزيز التعلم المؤسسي وضمان الجودة والاتساق في الحافظة برمتها.

[1] انظر على وجه الخصوص المؤشرات المتعلقة بالالتزام: "1-3 الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي".

استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031

أولا- المقدمة

ألف- الخلفية

-1 **تتمثل مهمة الصندوق في تحويل الاقتصادات الريفية من خلال القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي.** ويكمن جزء رئيسي من ذلك في تعزيز القدرة الاقتصادية الريفية على الصمود في الأجل الطويل للمجتمعات المحلية الريفية حتى تتمكن من تلبية الطلب المتزايد على إنتاج غذائي مستدام ومتنوع، مدعوم بالتنوع البيولوجي الزراعي والنظم الإيكولوجية السليمة. ومع ذلك فإن السكان الريفيين ضعفاء بشدة في وجه التأثيرات المباشرة لتغير المناخ - مثل الفيضانات وموجات الجفاف وظواهر الطقس القصوى والتغيرات المفاجئة في درجات الحرارة - ولآثاره الطويلة الأجل، بما في ذلك تغير أنماط هطول الأمطار ودرجات الحرارة، وتغير المواسم، وتدهور الأراضي، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي. وفي هذا السياق، يؤدي صغار المزارعين دورا حيويا بوصفهم حماة للأرض والتنوع البيولوجي الزراعي، ويعد اعتمادهم ممارسات مستدامة حاسم الأهمية للحفاظ على الموارد الطبيعية التي تدعم نظم الزراعة القادرة على الصمود والتكيف.

-2 **وتؤدي الزراعة دورا مزدوجا، فهي تُسهم في تغير المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وتتأثر في الوقت نفسه بهذه الظواهر، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى هذه الاستراتيجية المتكاملة.** وتشكّل الأنشطة الزراعية نحو 29 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وتُسهم بدور كبير في إزالة الغابات وفقدان الموائل، وتعد أحد الأسباب الرئيسية لتراجع التنوع البيولوجي من خلال تغيير استخدام الأراضي وممارسات الزراعة الكثيفة.[2،3] وفي الوقت نفسه، تسرّع الممارسات غير المستدامة وتيرة تدهور التربة وتلوث المياه واضطراب النظم الإيكولوجية، وتنشأ عن ذلك حلقة مفرغة تقوض نظم إنتاج الأغذية. وتتطلب هذه التحديات المترابطة حلولا منسقة لا تفصل مسائل المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي عن التحول الزراعي.

-3 **وينطوي التدهور البيئي على تداعيات اقتصادية عميقة تهدد استقرار النظم الريفية.** وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انهيار خدمات النظم الإيكولوجية - مثل مصايد الأسماك البحرية والغابات المحلية - قد يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 2.7 تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2030.[4] ويسلط الاستعراض الذي أجراه Dasgupta الضوء على تجاوز الطلب البشري قدرة الطبيعة، مما يعرض التنوع البيولوجي لضغوط شديدة ويزيد من مخاطر انهيار النظم الإيكولوجية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي.[5] ويكلف تدهور الأراضي وحده الاقتصاد العالمي أكثر من 6.3 تريليون دولار أمريكي سنويا، أي ما يقرب من 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[6] في حين أن فقدان التنوع البيولوجي يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الاقتصادي، حيث يعتمد أكثر من نصف الناتج الاقتصادي العالمي (44 تريليون دولار أمريكي) على الطبيعة.[7]

---

[2] FAO. 2024. *Greenhouse gas emissions from agrifood systems – Global, regional and country trends, 2000–2022*. FAOSTAT Analytical Brief Series, No. 94. Rome.

[3] Cabernard, Livia, Stephan Pfister, and Stefanie Hellweg. 2024. Biodiversity impacts of recent land-use change driven by increases in agri-food imports. *Nature Sustainability*, vol. 7, pp. 1512–1524. https://doi.org/10.1038/s41893-024-01433-4.

[4] البنك الدولي. 2021. حماية الطبيعة توفر الخسائر الاقتصادية العالمية بقيمة 2.7 تريليون دولار سنويا.

[5] Dasgupta, Partha. 2021. *The Economics of Biodiversity: The Dasgupta Review*. London: HM Treasury

[6] Sutton, Paul C., and others. 2016. The ecological economics of land degradation: Impacts on ecosystem service values. *Ecological Economics*, vol. 129, pp. 182–192.

[7] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2020. ارتفاع مخاطر الطبيعة: أهمية الأزمة التي تجتاح الطبيعة بالنسبة للأعمال التجارية والاقتصاد.

4- **وفي المقابل، يحقق دعم الاستثمارات في استعادة النظم الإيكولوجية عوائد اقتصادية كبيرة.** ويُسهم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي وحفظه – بما يشمل أصناف المحاصيل والسلالات الحيوانية والأنواع غير التجارية المفيدة المرتبطة بها– في تعزيز الإنتاجية من خلال تحسين خدمات التلقيح، وصحة التربة، والمكافحة الطبيعية للآفات، والقدرة الجينية على الصمود في وجه الصدمات المناخية وصدمات الأسواق. ويُمكن لكل دولار أمريكي واحد يُستثمر في استعادة النظم الإيكولوجية أن يدر عوائد اقتصادية تتراوح بين 7 دولارات أمريكية و30 دولارا أمريكيا من خلال تحسين خدمات النظم الإيكولوجية وعمليات الإنتاج المستدامة وتقليل مخاطر الكوارث.[8] ويمكن لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والنُهج الإيكولوجية الزراعية أن تخفف من المخاطر من خلال استعادة صحة التربة وتعزيز التنوع البيولوجي الزراعي وتقوية خدمات النظم الإيكولوجية التي تُسهم بدور مباشر في دعم الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي.

5- **وتستند استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031 إلى سجل الصندوق الحافل في تعزيز نُهجه التقنية والتشغيلية لمواجهة التهديدات الطويلة الأجل.** وهي تشجع الحلول الشاملة التي تساعد المجتمعات المحلية والاقتصادات الريفية على التكيّف والازدهار. وتطبق الاستراتيجية نهجا ترابطيا يقر بالروابط بين التحديات المناخية والبيئية والتحديات المتعلقة بالتنوع البيولوجي باعتبارها أدوات حاسمة للحد من الفقر الريفي وتحسين الأمن الغذائي.

6- **ويشكّل صغار المزارعين والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الريفية محور الحل، ويتميز نهج الصندوق بتركيزه على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وحفظهما في النظم الزراعية من أجل التنمية الريفية.** ومن خلال تسخير أوجه التآزر والاستفادة من المنافع المشتركة في هذه المجالات، تهدف الاستراتيجية إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في وجه تغير المناخ وتعزيز التنمية الطويلة الأجل من خلال تعزيز الاستدامة البيئية والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه، ولا سيّما التنوع البيولوجي الزراعي.

7- **ويتطلب تحقيق** تحول نظامي اتخاذ إجراءات منسقة على مستويات متعددة. تؤكد الأبحاث على ضرورة المواءمة وتحسين التنسيق على مستوى السياسات والتخطيط لتحقيق التحول النظامي.[9] ويشجع الصندوق النُهُج الحكومية الشاملة، من خلال تعزيز التنسيق بين وزارات الزراعة والمالية والبيئة من أجل تحسين اتساق السياسات وبناء القدرة على التكيّف في نظم الإنتاج الصغيرة. ومع ذلك، لا تزال الوتيرة البطيئة في نشر التمويل ومحدودية القدرات المؤسسية عقبات رئيسية تحول دون تحقيق التحول الريفي. وتشير تقديرات الصندوق إلى أن صغار المزارعين يحتاجون إلى 75 مليار دولار أمريكي سنويا من التمويل المناخي لاكتساب القدرة على الصمود وتحسين سبل كسب العيش في الأجل الطويل.[10] وتُقيّد فجوات السياسات، والحواجز السوقية، وارتفاع تكاليف المعاملات الوصول إلى هذه الموارد الحيوية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نطاق الاستثمار، وتعزيز إمكانية الوصول إلى التمويل، ودعم القدرة الريفية على الصمود.

8- **وهذه الاستراتيجية متوائمة مع سياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023،[11] التي تعطي الأولوية للمجموعات الريفية الضعيفة، بما في ذلك صغار المزارعين ومزارعو الكفاف والشعوب الأصلية والنساء والشباب.** وتشدد على أن المجتمعات المحلية الريفية ترتبط تاريخيا وسياقيا بالأراضي التي تزرعها، وتعترف بأن المعارف والممارسات التقليدية تُعد محورا أساسيا في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وحفظهما، مع تحسين سبل كسب العيش، والأمن الغذائي، والتغذية من خلال ممارسات أكثر قدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. ومن خلال اعتماد نهج يتمحور حول الإنسان، تُصمم التدخلات لتلبية

[8] أنظر الحاشية 3.

[9] Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) (2023). *Climate Change 2023: Synthesis Report*.

[10] الصندوق. 2024. فجوة التمويل المناخي البالغة 75 مليار دولار أمريكي: رقم غير دقيق ولكنه مهم لصغار المزارعين.

[11] الصندوق. 2023. سياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023.

الاحتياجات المتنوعة للمجتمعات المحلية، وتعزيز المشاركة الفعالة في التحول الريفي المستدام، مع تعزيز التزام الصندوق بالتنمية الريفية الشاملة. وتشدد الاستراتيجية على المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز وصول المرأة إلى الموارد المالية والعوائد الاقتصادية من الزراعة.

9- **وتسترشد هذه الاستراتيجية بتعقيبات الدول الأعضاء في الصندوق، والتقييمات، والمشاورات العامة، والتحليلات المقارنة مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف** (أنظر الملحقين الأول والرابع). وهي تستند إلى نجاح الصندوق في إدماج الحلول المحلية في جهود التحوّل الريفي الأوسع نطاقا، مما يضمن فعالية الاستثمارات وقابليتها للتوسع على حد سواء.

باء- سياق السياسات العالمية المتغيرة

10- **في حين تدمج الحكومات بشكل متزايد الممارسات القادرة على الصمود في التخطيط الوطني لمعالجة تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وانعدام الأمن الغذائي، لا يكفي التمويل العام وحده لتلبية احتياجات الاستثمار.** وفي ظل تراجع تدفقات المعونة وتصاعد الضغوط المالية، يجب الاستفادة من الموارد بكفاءة أكبر وتخصيصها بطريقة أكثر استراتيجية لتحقيق أقصى قدر من الأثر الاقتصادي. وتتواءم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية والجهات المستثمرة من القطاع الخاص مع الأطر العالمية للاستدامة، مع التأكيد على الأهمية البالغة لتعبئة رأس المال الخاص من أجل التصدي بفعالية لهذه التحديات المترابطة.

11- **وفي الوقت نفسه، يزداد السياق العالمي تعقيدا**. ويواجه العديد من البلدان النامية انكماش ميزانيات التنمية، وأعباء ديون مرتفعة، وتزايد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يفاقم من آثار تغير المناخ والتدهور البيئي. وتؤدي هذه الضغوط إلى تضييق الحيز المالي، وإضعاف القدرات المؤسسية، وزيادة الضعف في المناطق الريفية. ويؤدي تلاقي هذه الأزمات إلى تحول في ترتيب الأولويات الإنمائية، ويتطلب وضع استراتيجيات استثمارية أدق توجيها وأكثر فعالية من حيث التكلفة وقدرة على الصمود، وقادرة على إحداث أثر في ظل ما تفرضه الظروف من قيود.

12- **وفي هذا السياق العالمي المتغير، صُممت استراتيجية الصندوق للاستجابة بفعالية من خلال تسخير أوجه التآزر بين القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والاستدامة البيئية، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه**. ومن خلال توجيه الاستثمارات وتعزيز الشراكات، يدعم الصندوق المجتمعات المحلية الريفية في مواجهة هذه التحديات وفي الوقت نفسه فتح آفاق لفرص التحول الاقتصادي المستدام. وتضمن الاستراتيجية أيضا أن تكون عمليات الصندوق ملائمة للسياق ومتوائمة مع مهمته المتمثلة في إحداث تحوّل في الاقتصادات الريفية من خلال القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، مع دعم البلدان في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية والوفاء بالتزاماتها كدول أعضاء، بما في ذلك ما يرتبط منها بأهداف التنمية المستدامة، واتفاقيات ريو الثلاث، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاق باريس.

ثانيا- المبادئ التوجيهية ونظرية التغيير

ألف- المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الاستراتيجية

13- لتحقيق المواءمة مع مهمة الصندوق، تشكّل المبادئ التالية جزءا لا يتجزأ من جميع مجالات العمل:

(أ) **النُهُج المتعددة المنافع:** إعطاء الأولوية للتدخلات الترابطية[12] التي تعزز سبل كسب العيش الريفية من خلال تأمين حيازة الأراضي، وزيادة الإنتاجية والتغذية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية واستدامة الموارد الطبيعية والاقتصادات الريفية؛

(ب) **الابتكار الذي يركز على السوق:** تعزيز تطوير الآليات القائمة على السوق، مثل أسواق الكربون ونماذج الحفظ القائمة على الحوافز وأرصدة التنوع البيولوجي، واستخدامها بما يتناسب مع السياق. وستستفيد الاستراتيجية أيضا من التمويل المناخي المختلط والشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص والتمويل القائم على النتائج لتحفيز الممارسات المستدامة واجتذاب مزيد من الاستثمارات إلى الاقتصادات الريفية؛

(ج) **المعالجة المتزامنة للتهديدات والمخاطر الرئيسية**: معالجة تدهور الموارد والتلوث وفقدان الموائل والمخاطر الطبيعية، بما في ذلك الصدمات المادية والمناخية والاقتصادية، لزيادة نُهج التنمية الريفية المستدامة والحد من الأثر السلبي لمخاطر الكوارث والهشاشة والنزاعات؛

(د) **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي**: تصميم التدخلات التي تقلل من الضغوط التضخمية إلى أدنى حد تعمل على استقرار الأسواق من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، والحد من اختلالات سلسلة الإمداد وتحسين الوصول إلى موارد ميسورة التكلفة وقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية؛

(ه) **تشجيع الشراكات والتعاون**: تشجيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك عمليات التعاون بين القطاعين العام والخاص، لتعبئة الموارد وتبادل الخبرات وتوسيع نطاق الحلول المؤثرة؛

(و) **البساطة مع الأثر**: التركيز على حلول عملية وفعالة من حيث التكلفة يدعمها بيان جدوى قوي تُسهم في تقليل تكاليف المعاملات وتضمن سهولة التنفيذ.

باء- نظرية التغيير

14- تربط نظرية التغيير بين الاستثمارات الموجهة والقدرة الريفية على الصمود والاستدامة في الأجل الطويل. وتتمثل النواتج الرئيسية في تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، الإنتاجية القائمة على النظم الإيكولوجية، وتقوية سلاسل القيمة، وزيادة التدفقات المالية، وتحسين السياسات – وهي نتائج تنجم مباشرة عن إجراءات الصندوق وتدفع نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية. ومن خلال ضمان تحقيق حصائل قابلة للقياس، ترسم هذه النظرية مسارا واضحا من التدخل إلى التحوّل المنهجي، بما يعزّز اقتصادات ريفية قادرة على الصمود، ومستدامة، ومتنوعة بيولوجيا.

[12] تشير التدخلات الترابطية إلى النُهُج المتكاملة التي تعالج في آن واحد التحديات المترابطة في قطاعات متعددة - مثل المناخ والبيئة والزراعة. وتسعى هذه التدخلات إلى تحقيق منافع مشتركة من خلال مواءمة الجهود في مجالات التنمية الريفية والأمن الغذائي وتوفير الطاقة وإدارة الموارد الطبيعية، بما يضمن تحقيق حصائل مستدامة وقادرة على الصمود للمجتمعات المحلية. ويتميز هذا النهج المتكامل بطابعه الاستباقي، ويشمل إدماج وبناء إجراءات استباقية وقدرات للحد من أثر تغير المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي من خلال الاستعداد والتخطيط.

الشكل 1:

نظرية التغيير

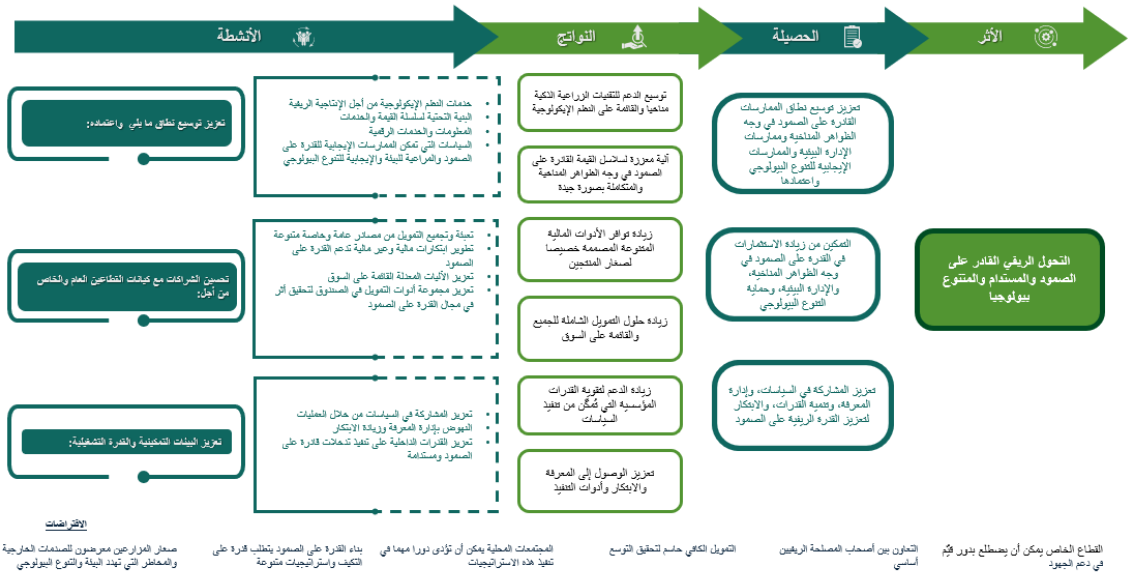

ثالثا- استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031

ألف- حصيلة الاستراتيجيات السابقة

15- **حقق الصندوق تقدما كبيرا في تعزيز الاقتصادات الريفية من خلال التصدي للمخاطر الرئيسية مثل الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي وإزالة الغابات.** وفي دورة التمويل الأخيرة (التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق 2022-2024)، خصص الصندوق 49 في المائة من مجموع الاستثمارات للتمويل المناخي دعما للتدخلات التي تعزز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وتحسّن الإنتاجية وسبل كسب العيش الريفية. وأسفر ذلك عن زيادة قدرها نحو 300 مليون دولار أمريكي في التمويل المناخي مقارنة بالتقديرات الأولية، مما يعكس الطلب المتزايد على الاستثمارات الموجهة لتعزيز القدرة على الصمود على المستوى القطري.[13] وزاد الصندوق استثماراته في استصلاح الأراضي، وخصوبة التربة، والإنتاج المستدام لتعزيز القدرة على الصمود في الأجل الطويل، وتقليل مخاطر انقطاع إمدادات الأغذية وانخفاض الناتج، لزيادة النمو الاقتصادي الريفي وسبل كسب العيش. ومع ذلك، لا يزال صغار المزارعين يواجهون عوائق مالية كبيرة تحد من قدرتهم على اعتماد استراتيجيات للحد من المخاطر.

16- **ولتعزيز الأثر، وسّع الصندوق نطاق شراكاته مع الحكومات والمصارف الإنمائية والقطاع الخاص وقام بتعبئة الدعم المالي والتقني لصالح صغار المزارعين.** ومن خلال مبادرات مثل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، جمع الصندوق أكثر من 400 مليون دولار أمريكي منذ عام 2012، عادت منافعها على المجتمعات المحلية الريفية في أكثر من 40 بلدا.[14] وبالإضافة إلى ذلك، جمع الصندوق أكثر من مليار دولار أمريكي من الصناديق المتعددة الأطراف مثل الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيّف.

[13] الصندوق. 2023. تقرير فعالية التعميم في الصندوق لعام 2023.
[14] المرجع نفسه

باء- الدروس المستفادة

17- **تسلط التقييمات الرئيسية الضوء على أهمية إدماج تخطيط القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في وقت مبكر في تصميم المشروعات وضمان التوازن بين التخفيض العاجل للمخاطر والأثر في الأجل الطويل**. وتركز التقييمات المتعددة التي أجراها مكتب التقييم المستقل في الصندوق على المنافع التي يحققها الاستثمار في المحاصيل المقاومة للجفاف، ونظم الإنذار المبكر، واستعادة التربة، والإدارة المستدامة للمياه لتعزيز الأمن الغذائي وسبل كسب العيش الريفية.[15] ويشدد تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف على الحاجة إلى توسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية للصندوق، ولا سيّما في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، حيث تكون المخاطر على الإنتاج والاستقرار الاقتصادي في أعلى مستوياتها.[16]

18- **وتسلط التقييمات الخارجية الضوء على مشاركة القطاع الخاص بوصفها عاملا حاسما في إطلاق التمويل وتحفيز الاستدامة وتعزيز أثر الصندوق**. وتشدد التقييمات المواضيعية والتقييمات الداخلية على أهمية المشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، وبناء القدرات لتحقيق النجاح في الأجل الطويل. وسيكون تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، والتمويل المختلط، وتكامل السياسات عاملا أساسيا في ترسيخ القدرة على الصمود في الاستراتيجيات الوطنية. وسيدعم توسيع نطاق تبادل المعرفة وتحسين الاستراتيجيات بقاء عمليات الصندوق فعالة، وقابلة للتوسيع، ومتوائمة مع الأولويات القطرية (أنظر الملحق الثالث للاطلاع على عرض كامل للدروس المستفادة).

19- **ومن الدروس الرئيسية المستفادة من التقييمات الحاجة إلى نهج أكثر تكاملا وقائم على النظم يربط بين القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والاستدامة البيئية وحصائل التنوع البيولوجي**. ومن الناحية التشغيلية، يعني ذلك تصميم مشروعات استثمارية تعبر عن الترابط بين سبل كسب العيش الريفية والنظم الإيكولوجية والمخاطر المناخية، انطلاقا من الأولويات التي تحددها البلدان نفسها مثل المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيّف الوطنية واستراتيجيات التنوع البيولوجي. وتجمع النُهج المتكاملة بين التشخيص المشترك (مثل تحديد المخاطر المناخية والطبيعية) واستهداف السياقات المحددة والتخطيط المنسق بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحديد التدخلات ذات المنافع المشتركة مثل الزراعة الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة والبنية التحتية القادرة على الصمود. ويعتمد التنفيذ على نماذج تنفيذ قادرة على التكيّف وشاملة للجميع، مدعومة بضمانات منسقة وتخطيط مكاني وتمويل متنوع من مصادر عامة وخاصة. ويعزز إدماج هذا النهج في مرحلة مبكرة من دورة المشروع قدرة استثمارات الصندوق على الصمود والاستدامة وقابليتها للتوسع، مع تعزيز مساهمته في الالتزامات الوطنية والعالمية.

جيم- الغاية الاستراتيجية

20- تتمثل غاية هذه الاستراتيجية في دعم الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه، بما يعزز سبل كسب عيش المجموعات التي يستهدفها الصندوق ويؤدي إلى تحقيق تحول ريفي شامل للجميع.

21- وتتواءم هذه الغاية مع أولويات الدول الأعضاء لتوسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية - بما في ذلك الشباب والرجال والنساء والشعوب الأصلية - مع دعم الالتزامات الوطنية بموجب الأطر العالمية.

[15] مكتب التقييم المستقل في الصندوق. 2024. 2024 Annual Report on the Independent Evaluation of IFAD.
[16] شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. 2024. *تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للصندوق لعام 2024*.

دال- الأهداف الاستراتيجية ومجالات العمل

22- **تحدد هذه الاستراتيجية النهج المؤسسي للصندوق بشأن تعزيز الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا، وتعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه في جميع عملياته.** وفي حال تنفيذ الاستراتيجية بمرونة ووفق نهج تقوده البلدان، فسوف تتواءم مع الأولويات الوطنية، والقدرات المؤسسية، والواقع الاجتماعي والاقتصادي الريفي. وستتمكن البلدان من اختيار مجالات العمل المحددة في الاستراتيجية عند تصميم مشروعات الاستثمار، بما يسمح بحلول مصممة خصيصا وملائمة للسياق. كما ستُسهم الاستراتيجية في إثراء حافظة استثمارات الصندوق ومشاركته في السياسات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بما يضمن أن تكون التدخلات ملائمة للواقع المحلي وقابلة للتكيّف ومؤثرة، فضلا عن تعزيز دور الصندوق في الحوار العالمي بشأن السياسات.

23- وتتمحور الاستراتيجية حول ثلاثة أهداف مترابطة. ويحدد الهدف 1 **ماهية**- توسيع نطاق الممارسات التي تركز على القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتكون مستدامة بيئيا وتستخدم التنوع البيولوجي على نحو مستدام وتحفظه من أجل تعزيز الإنتاجية الزراعية وسبل كسب العيش الريفية. ويركز الهدف 2 على **كيفية** تحقيق ذلك من خلال الاستثمارات المالية الموجهة عن طريق التمويل المختلط ونماذج التمويل المشترك والشراكات مع المستثمرين من القطاع الخاص من مختلف المصادر الدولية والإقليمية والوطنية لدعم هذه الممارسات في حافظة الصندوق برمتها. أما الهدف الثالث، فيحدد **الظروف التمكينية** – أي تعزيز المشاركة في السياسات، وبناء القدرات، والابتكار، وإدارة المعرفة، لضمان التنفيذ الفعّال والاستدامة في الأجل الطويل. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية المتعددة الأبعاد كسر العزلة المؤسسية، وتعزيز اتساق السياسات بين وزارات المناخ والبيئة والزراعة والمالية، وتحقيق التوازن بين المرونة الوطنية والتكامل القطاعي القوي.

24- ويوسّع الصندوق نطاق الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا وتستخدم التنوع البيولوجي على نحو مستدام وتحفظه، وفي الوقت نفسه نشر حلول مالية موجهة، مثل التمويل المختلط والتمويل المشترك والاستثمارات في البنية التحتية الريفية وسلاسل القيمة. وبهذه الوسائل، يمكّن الصندوق صغار المنتجين من تعزيز إنتاجيتهم والمشاركة في أسواق منظمة وذات قيمة أعلى. ويتحقق ذلك من خلال دعم مخططات إصدار شهادات الاعتماد ونماذج التجميع وتحسين اللوجستيات وشراكات الأعمال التجارية الشاملة. وتوفر الاستثمارات التكميلية في مجال إصلاح السياسات والأدوات الرقمية وبناء القدرات، البيئة التمكينية اللازمة لاستدامة اعتماد هذه الممارسات وتوسيع نطاقها. وتُسهم هذه الجهود المنسّقة مجتمعة في دفع عجلة النمو الاقتصادي الريفي الشامل، وتحقيق الاستقرار في إمدادات الأغذية والأسعار، وتعزيز الرخاء المشترك في جميع المجتمعات المحلية والبلدان والمناطق.

25- **وتحدد الاستراتيجية عشرة مجالات للعمل، وتوفر مجموعة واسعة من خيارات الدعم التي يمكن للبلدان - بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات السياقات الهشة - أن تختار من بينها استنادا إلى قدراتها ومستويات دخلها والتزاماتها وأولوياتها المحددة.** وقد صُممت هذه المجالات عن قصد لتكون مرنة وقابلة للتكيّف، بما يمكّن البلدان من تصميم التدخلات خصيصا لتتلاءم مع ظروفها الفريدة من خلال عملية تشاركية تقودها الوزارات المعنية خلال مراحل تصميم برامج ومشروعات الفرص الاستراتيجية القطرية. وفي السياقات الهشة، ستُدمج الاعتبارات المناخية والبيئية بشكل منهجي في تقييم جودة التدخلات، بما يضمن أن تكون الاستدامة[17] والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في صميم تصميم المشروعات وتنفيذها. ومن خلال هذا النهج الذي تقوده البلدان، سيضمن الصندوق أن تكون

[17] تُعرَّف الاستدامة في هذه الاستراتيجية بأنها الإجراءات التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. ويتماشى ذلك مع اللغة المشتركة للأمم المتحدة على النحو الذي حددته لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة.

عملياته ملائمة للسياق ومتوائمة مع مهمته المتمثلة في إحداث تحوّل في الاقتصادات الريفية من خلال القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إلى جانب دعم البلدان في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية والوفاء بالتزاماتها كدول أعضاء، بما في ذلك تلك المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، واتفاقيات ريو الثلاث[18] وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، واتفاق باريس.

الهدف 1: تعزيز توسيع نطاق الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا واعتمادها والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه

مجال العمل 1-1: تعزيز الأنشطة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في جميع الاقتصادات الريفية التي تحمي خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتستعيدها وتستخدمها على نحو مستدام

26- من أجل زيادة الإنتاج المستدام وتعزيز سبل كسب العيش الريفية، لا سيما في المناطق التي تعتمد على زراعة الكفاف، يشجع مجال العمل هذا على توسيع نطاق الممارسات والنظم والخدمات الزراعية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا والمتجذرة في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه. وتسترشد هذه الجهود، عند الاقتضاء، بالتصنيفات المحلية والمعارف التقليدية. ورغم أن التدخلات المتعلقة بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي متمايزة، فإنها تشكّل معا الأساس لنهج شامل لتحويل النظم الغذائية وبناء القدرة على الصمود.

27- وانطلاقا من هذه الرؤية المتكاملة، يعزز مجال العمل هذا إطارا ثلاثي المستويات يركز على الممارسات والنظم والخدمات. فعلى مستوى المزرعة، تركز الممارسات المستدامة على إدارة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية لضمان الإنتاج للأجيال القادمة. وتشمل هذه الممارسات الزراعة الإيكولوجية والزراعة الحراجية، والزراعة التجديدية، والبذور المحسّنة والتقنيات التي تعزز صحة التربة واستخدام المياه والتنوع البيولوجي، مثل تنويع المحاصيل وحماية الملقحات. وتحد هذه الجهود من التدهور وتحافظ على خدمات النظم الإيكولوجية مثل تخزين الكربون وتنظيم المياه وخصوبة التربة. وعلى مستوى النظم الأوسع نطاقا، تربط النُهج القائمة على المسطّحات الطبيعية[19] التدخلات الزراعية بإدارة مستجمعات المياه وحفظ النظم الإيكولوجية وإدماج سلسلة القيمة. وتوازن هذه النُهج بين إنتاج الأغذية والاحتياجات الإيكولوجية والاجتماعية من خلال تنسيق الاستخدامات المتنوعة للأراضي وإجراءات أصحاب المصلحة في جميع المناطق الريفية. وتدعم هذه المستويات الخدمات التمكينية والدعم التقني والوصول إلى الأسواق والآليات المؤسسية التي تساعد على توسيع نطاق النُهج القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا، وتلك التي تدير التنوع البيولوجي على نحو مستدام وتحفظه. وتتضافر هذه العناصر لتشكّل معا قوة دافعة نحو تحوّل في الاقتصادات الريفية وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ.

28- وفي هذا الإطار، تؤدي الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية دورا محوريا من خلال تعزيز قدرة المزارعين على التنبؤ بالصدمات المرتبطة بالمناخ، مثل درجات الحرارة القصوى، وتقلب هطول الأمطار، وموجات الجفاف، والفيضانات، والتكيف معها، والتعافي منها. وتشمل هذه الممارسات الزراعة الإيكولوجية، والزراعة الحراجية، والأساليب التجديدية، وإدارة مستجمعات المياه، وتحسين البذور والأصناف المزروعة التي تعزز إدارة التربة والمياه مع تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي وحفظه. وعندما تُطبَّق هذه النُهج على نطاق واسع، فإنها لا تحد من الضعف فحسب، بل تُسهم أيضا في تحقيق الإنتاجية والاستقرار في الأجل الطويل.

[18] اتفاقيات ريو هي مجموعة من الاتفاقيات الدولية المترابطة التي تركز على معالجة المسائل البيئية والإنمائية. وهي تشمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

[19] تهدف النُهُج القائمة على المسطّحات الطبيعية إلى تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال إدماج الاستخدامات المتنوعة للأراضي واحتياجات أصحاب المصلحة من خلال العمل التعاوني. وتوازن هذه النُهُج بين الطلبات المتنافسة على إنتاج الأغذية وخدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والقدرة على الصمود وسبل كسب العيش مع مراعاة التفاعلات بين الأنشطة البشرية والنظم الطبيعية.

29- وترتبط الممارسات المستدامة بيئيا ارتباطا وثيقا بالقدرة على الصمود، وهي تعزز الأسس الإيكولوجية اللازمة للتكيف مع المناخ. وتركز هذه الممارسات على الإدارة الرشيدة للأراضي والمياه والنظم الإيكولوجية من أجل حماية نظم الإنتاج في الأجل الطويل. ومن خلال تعزيز الاستخدام المستدام للأراضي، والحد من التلوث، بما في ذلك التلوث الناجم عن الإفراط في استخدام المواد الكيميائية الزراعية، وتطبيق حلول قائمة على الطبيعة، تساعد هذه النُهج على منع التدهور ودعم خدمات النظم الإيكولوجية الحاسمة الأهمية. ويشكّل حفظ التنوع البيولوجي، ولا سيما التنوع البيولوجي الزراعي، جزءا لا يتجزأ من هذه الجهود، من خلال ممارسات تحمي الملقّحات، وتعزز نظم تنويع المحاصيل، وتستعيد الموائل الطبيعية بما يكفل الحفاظ على نظم إيكولوجية سليمة وقادرة على أداء وظائفها، سواء على مستوى المزرعة أو على مستوى المسطّحات الطبيعية.

30- ومن المنافع المشتركة الأخرى التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من الممارسات الزراعية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا والتي تركّز على التنوع البيولوجي الزراعي، تحسين حصائل التغذية في المناطق الريفية ولأصحاب الحيازات الصغيرة. وتزيد النظم الزراعية المتنوعة والقادرة على الصمود من توافر الأغذية الغنية بالمغذيات، مثل البقول والفاكهة والخضراوات والمحاصيل المحلية وإمكانية الحصول عليها، وبالتالي تحسن تنوع الأنماط الغذائية. ومن خلال تعزيز الإنتاج المحلي، تساعد هذه النظم أيضا على خفض التكاليف وتحسين القدرة على تحمل تكاليف الأغذية المغذية. ويمكن لهذه النُهج، عندما تقترن بجهود تهدف إلى تحويل سلوك المستهلكين نحو أنماط غذائية أكثر صحة وتنوعا، يمكن لهذه النُهج أن تفضي إلى تحسينات دائمة في الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمعات المحلية.

31- ويشكّل إدماج معارف الشعوب الأصلية والممارسات المتجذرة محليا محورا أساسيا في هدف الاستراتيجية المتمثل في تعزيز الإنتاج المستدام، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والأمن الغذائي. فالفهم المتوارث عبر الأجيال لأساليب التكيف مع المناخ – مثل الزراعة البينية للمحاصيل المحلية مع الأصناف المحسّنة الحديثة، وتطبيق التقنيات التقليدية لحفظ التربة والمياه – يمكن إدماجه بسلاسة في النظم الزراعية الحديثة لتحسين الغلات، وتعزيز التنوع البيولوجي الزراعي، وتحسين الجودة التغذوية للمنتجات. وتعد هذه الممارسات، التي غالبا ما تسترشد بالتصنيفات والأطر الوطنية، فعالة بشكل خاص في السياقات الهشة وتُسهم في ربط صحة النظم الإيكولوجية بصحة الإنسان. ومن خلال تعزيز نماذج الأعمال الزراعية المستدامة ومعالجة مسائل مثل تدهور الأراضي والتصحر، تدعم الاستراتيجية استدامة هذه النُهج في الأجل الطويل. وهي تشدد أيضا على ترتيبات التقاسم المنصف للمنافع، ولا سيما مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مع الاعتراف بدورها الحيوي كحامية للمعارف التقليدية والتنوع البيولوجي. ويعزّز ذلك وصول الأسر المعيشية الريفية إلى أنماط غذائية مغذية وآمنة على مدار العام ويُسهم في تحسين الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية بين المجموعات التي يستهدفها الصندوق.

32- وسيسهم تركيز الاستراتيجية على آليات الحفظ القائمة على الحوافز في زيادة تشجيع المزارعين على اعتماد الممارسات الخاصة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه وإدارة الأراضي والمحافظة عليها. وسيؤدي ضمان حقوق حيازة الأراضي ودعم السياسات واللوائح الخاصة بحوكمة الأراضي في النظم الزراعية إلى تمكين المجتمعات المحلية الريفية من الاستثمار بثقة في حلول طويلة الأجل تحسن الإنتاجية والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية مع حماية الموارد الطبيعية.

33- وأخيرا، واعترافا بتنوع السياقات القطرية، لن يُفرض نهج واحد. وستتمتع البلدان بالمرونة في اختيار التدخلات الأكثر ملاءمة بناء على أولوياتها وقدراتها وأهدافها الإنمائية، مع ضمان مواءمة جميع الإجراءات مع الاستراتيجيات الوطنية والتصنيفات والواقع الريفي. ولدعم ذلك سيواصل الصندوق شراكاته ضمن إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتيسير نقل المعارف بفعالية في جميع بلدان الجنوب، بما يدعم البلدان في إيجاد حلول ملائمة لسياقها الوطني وبما يتواءم مع الأولويات الوطنية.

مجال العمل 1-2: الاستثمار في البنية التحتية والخدمات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية التي تدعم سلاسل القيمة الزراعية لتعزيز سبل كسب عيش السكان الريفيين

34- ستدمج الاستثمارات البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية مع الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المنتجين الريفيين في سلاسل القيمة المستدامة. وستؤدي البنية التحتية الريفية التي تعتمد على المواد القادرة على التكيّف، والحلول القائمة على الطبيعة، والتكنولوجيات المتسمة بكفاءة استخدام المياه، وحلول الطاقة إلى تهيئة فرص عمل، وتعزيز الترابط على امتداد سلاسل القيمة والمسطّحات الطبيعية، ودعم النمو الاقتصادي. وسيُستكمل ذلك بحلول لامركزية للحد من المهدر من الأغذية وتحسين سلامة الأغذية على طول سلسلة القيمة.

35- ولزيادة الأثر إلى أقصى حد، سيستفيد الصندوق من الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص، من خلال مواءمة استثمارات القطاع الخاص مع أهداف القطاع العام الرامية إلى تعزيز القدرة الريفية على الصمود، ودفع عجلة الابتكار، وتعزيز الحلول المستدامة. ويُعدّ تعزيز قدرة المنتجين الريفيين على المشاركة في سلاسل القيمة المربحة والمستدامة أولوية أساسية. ويشمل ذلك الاستثمارات في الآليات التي تُمكّن المنتجين من اعتماد ممارسات مستدامة مع تقليل تكاليف المعاملات المرتبطة بالوصول إلى الأسواق المعتمدة.

36- وستدعم الاستثمارات أيضا تحديث سلاسل القيمة الريفية لمساعدة المنتجين على الانتقال إلى اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتكيّف معها. وسيشجع الصندوق الوصول إلى المعلومات المناخية، والتكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات والمتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة، وغيرها من الحلول الذكية مناخيا في جميع سلاسل القيمة. وسيستند هذا التحول إلى زيادة الاستثمار في الابتكارات الزراعية الرقمية، بهدف تعزيز الربحية والقدرة على الصمود وإمكانية التخفيف من آثار المناخ.

مجال العمل 1-3: الاستثمار في نُظم الإنذار المبكر والخدمات الرقمية والبيانات اللازمة للتكيّف من أجل زيادة القدرة على الصمود

37- من خلال توسيع نطاق الربط الرقمي في المناطق الريفية، سيعزز الصندوق السياسات والأطر القانونية والمؤسسات لتحسين الحصول على تنبؤات آنية للطقس للتخفيف من مخاطر تغير المناخ. وسيؤدي توسيع نطاق بيانات الأرصاد الجوية المائية، ورصد التربة والمياه، وتتبع الآفات، إلى تعزيز القدرات على التكيّف. وستُستكمل هذه الجهود بتقديم معلومات مخصصة عن الأسواق وتوجيهات عملية تجمع بين الابتكارات الحديثة والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية. ومن خلال سد الفجوة الرقمية وتعزيز فرص الأعمال الزراعية، تعكس هذه الابتكارات في مجال الزراعة الرقمية ونظم الإنذار المبكر التزام الصندوق بالتغيير التحويلي وهو: تزويد المجتمعات المحلية الريفية بالأدوات والتكنولوجيات اللازمة للتكيّف الاستباقي واكتساب القدرة على الصمود في الأجل الطويل.

38- وتعد البيانات التفصيلية والمحددة السياق ضرورية لتصميم الاستثمارات المؤثرة ورصد النتائج. وسيقوم الصندوق بتعميق الشراكات ونشر الابتكارات الرقمية المتقدمة، بما في ذلك التكنولوجيات الجغرافية المكانية وتكنولوجيات الاستشعار عن بُعد من أجل توليد أفكار في الوقت الآني، وإدماج البيانات الوطنية المتحقق منها، ومواءمتها مع نظم التصنيف المحددة محليا. وستساعد نظم البيانات هذه على تتبع الصدمات المناخية والتغيرات البيئية، وتحسين تخصيص الموارد، وتحسين نتائج التكيّف على طول سلاسل القيمة الريفية. وسيكون ضمان جودة الخدمات الرقمية وشمولها أمرا حاسما: إذ يجب أن تكون الحلول مدفوعة بالطلب ومتكيّفة محليا ومصممة بما يراعي احتياجات المزارعين - بما في ذلك النساء والشباب والمجموعات الأكثر ضعفا - لدفع التغيير التحويلي الحقيقي القائم على الابتكار.

الهدف 2: تمكين زيادة الاستثمارات من أجل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والاستدامة البيئية، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه

مجال العمل 2-1: تعبئة وتجميع مصادر دولية وإقليمية ووطنية متنوعة للتمويل المناخي والبيئي وفي مجال التنوع البيولوجي.

39- لسد فجوة تمويل الزراعة القادرة على الصمود، سيعمل الصندوق على تعبئة الموارد من الصناديق المتعددة الأطراف مثل الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيّف، وصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وذلك خصيصا من أجل دعم صغار المزارعين الذين يواجهون عوائق كبيرة في الحصول على التمويل. وسيقوم الصندوق بتوجيه العمليات المعقدة نيابة عن صغار المنتجين للحصول على تمويل مشترك كبير وفي الوقت المناسب لاستكمال استثمارات الصندوق. ومن خلال تأمين المنح وإدماجها مع التمويل الأساسي، يوسع الصندوق نطاق التمويل التيسيري، مما يخفف الأعباء المالية عن كاهل البلدان الشريكة وفي نفس الوقت يفتح المجال أمام رؤوس الأموال من أجل تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والاستدامة البيئية والممارسات التي تركز على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه. وتدعم هذه الجهود الهدف الأوسع المتمثل في سد فجوة التمويل المناخي في مجال الزراعة.

40- وسيوسع الصندوق آليات التمويل التكميلي، بما في ذلك برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مما يجعله أداة تحفيزية للحد من المخاطر، واجتذاب التمويل المشترك ودعم الاستثمارات في الإنتاجية الزراعية، والأمن المائي والغذائي، والمشاركة مع القطاع الخاص. وستؤدي مواءمة هذه الموارد في حافظة الصندوق إلى تضخيم الأثر وتعزيز الاستدامة المالية. ومن خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سيعزز الصندوق التآزر والاتساق بين جميع تدفقات التمويل المناخي، للحد من التجزؤ، وتعزيز الوصول المباشر إلى التمويل، وتحسين تسلسل التمويل المناخي في جميع بلدان الجنوب. ويشمل ذلك تعميق التعاون مع المصارف الإنمائية العامة لتوسيع نطاق الوصول والتنسيق.

41- وبالتوازي مع ذلك، سيدعم الصندوق تحقيق المواءمة مع تصنيفات التمويل المناخي التي وُضِعَت وطنيا: وهي نظم تصنيف منظمة تحدد الأنشطة المؤهلة كاستثمارات متوائمة مع المناخ أو مستدامة. ويزداد اعتماد هذه التصنيفات في البلدان لضمان الاتساق وقابلية المقارنة والشفافية في تدفقات التمويل المناخي. ويمكن للصندوق من خلال مواءمة تدخلاته مع هذه الأطر الوطنية أن يساعد في تحسين توجيه التمويل، والحد من الازدواجية، وضمان توجيه الاستثمارات نحو الأولويات المحددة في استراتيجيات البلدان المتعلقة بالمناخ، مثل المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيّف الوطنية، أو خطط التنوع البيولوجي.

مجال العمل 2-2: بناء وتعزيز الآليات المعدلة القائمة على السوق لتعزيز الاقتصادات الريفية ومكافأة صغار المنتجين

42- وفي إطار التحفيز على زيادة اعتماد الممارسات التي تراعي الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه والمستدامة بيئيا، سيحفز الصندوق الآليات القائمة على السوق التي توائم الحوافز الاقتصادية مع الجهود الرامية إلى القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية حيثما كانت هذه الآليات مناسبة للسياق ومتماشية مع الاحتياجات والقدرات الاجتماعية والاقتصادية. وإقرارا بالمفاضلات بين تعزيز القيمة العامة وضمان ربحية الكيانات الخاصة، بما في ذلك صغار المزارعين ومنظماتهم، سيعمل الصندوق على إنشاء أطر السياسات التمكينية وإجراء تحليلات السوق ذات الصلة لتحديد الفرص المجدية للمؤسسات الريفية المستدامة.

43- ولإدارة هذه المفاضلات بفعالية، سيقوم الصندوق بنشر حلول التمويل المناخي المختلط، وآليات الدفع القائمة على النتائج لتحقيق التوازن بين العوائد الاقتصادية والأهداف البيئية. وسيشكّل توسيع نطاق التمويل المختلط من أجل المناخ أولوية أساسية، حيث سيجمع بشكل استراتيجي بين رأس المال العام ورأس المال الخيري ورأس المال الخاص للحد من المخاطر واجتذاب مشاركة القطاع الخاص في المشروعات التي تركز على

الاستدامة والقدرة على الصمود، ليعمل الصندوق بالتالي بمثابة محفز قوي للاستثمار الأوسع والتحول النظامي (من خلال ما يقدمه من أسعار فائدة تيسيرية). وسيكون التعاون مع المصارف الإنمائية العامة حاسما، من خلال الاستفادة من حضورها على المستوى المحلي وأدواتها المالية وخبرتها في السوق لتعبئة موارد إضافية ومضاعفة أثر مبادرات التمويل المختلط.

44- وسيبتكر الصندوق أدوات مالية ويُدمجها مع مقاييس خدمات النظم الإيكولوجية ومؤشرات إيكولوجية زراعية جديدة تُظهر المنافع البيئية والاقتصادية للنُهُج الشاملة القادرة على الصمود. وستُصمَّم هذه الآليات لتقليل المخاطر المالية، وجذب استثمارات القطاع الخاص، وتوفير حوافز ملموسة لصغار المزارعين لاعتماد ممارسات مستدامة تُسهم في حفظ التنوع البيولوجي، والتربة، والمياه، وغيرها من الموارد الطبيعية. وسيدعم الصندوق الأطر التي تعزّز الصرف والتحقق في سياق برامج الدفع القائم على النتائج أو برامج الحوافز، بما يضمن حصول صغار المنتجين على تعويض عادل عن مساهماتهم في الاستدامة البيئية.

45- وبالإضافة إلى ذلك، سيوسع الصندوق نطاق الوصول إلى آليات الدفع القائم على النتائج، بما في ذلك التأمين الزراعي، والاتجار بالكربون، وائتمانات التنوع البيولوجي، ومكافآت خدمات النظم الإيكولوجية، بهدف الاعتراف بدور المزارعين في إصلاح التربة، وإعادة التشجير، والاستخدام الكفؤ للمياه، وتعويضهم عنه. وسيُنفّذ ذلك بضمانات بيئية واجتماعية قوية لحماية المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية وحقوق الشعوب الأصلية. وتُعدّ معظم هذه الأدوات مألوفة بالفعل لدى الصندوق، حيث تتمتع المنظمة بخبرة في نشر وتيسير استخدام هذه الآليات في حافظته. وتوفّر هذه الآليات أيضا منافع مشتركة كبيرة، من بينها التخفيف من الآثار المناخية، عن طريق تحفيز الممارسات التي تخفض الانبعاثات وتعزز احتجاز الكربون.

مجال العمل 2-3: تعزيز وصول الدول الأعضاء إلى مجموعة الحلول المالية في الصندوق لتلبية الأولويات القطاعية الوطنية

46- سيقوم الصندوق بتعبئة التمويل المناخي استجابة لطلبات البلدان وتماشيا مع الالتزامات المتفق عليها خلال مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق - وسيشمل ذلك، خلال فترة التنفيذ بين عامي 2025 و2027، تحقيق هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 45 في المائة من برنامج القروض والمنح للتمويل المناخي، وتفعيل المساهمات المناخية الإضافية. وسيعمل الصندوق أيضا على تعزيز الابتكار المالي في الاستثمارات الريفية من خلال مواءمة مجموعة منتجاته المالية مع الاستراتيجيات الزراعية الوطنية وأهداف الحد من المخاطر المناخية. ويشمل ذلك توسيع نطاق السندات التي تركز على الزراعة، وضمانات الائتمان وآليات تقاسم المخاطر لتحفيز الاستثمار العام والخاص في الممارسات الزراعية القادرة على الصمود والبنية التحتية الريفية. وسيعزز الصندوق أيضا الوصول إلى الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين والادخار والحلول المالية الرقمية، مع التركيز على المناطق الريفية والشراكات مع مؤسسات التمويل البالغ الصغر لزيادة التدفقات المالية على المستوى الوطني.

47- ولاجتذاب الموارد المالية، تتواءم هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الصندوق التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025-2030، من خلال نشر الأدوات المالية، ودعم المصارف ومؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تحفّز استثمارات القطاع الخاص في الممارسات المستدامة وتعزز الشراكات لتيسير الوصول إلى الأسواق، والتكنولوجيا، والخدمات. وسيواصل الصندوق ترسيخ موقعه كجهة إصدار لسندات مستدامة في الأسواق الدولية، مع التركيز على الحصائل المرتبطة بالقدرة على الصمود.

مجال العمل 2-4: المشاركة في شراكات شاملة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص من أجل الابتكارات المالية وغير المالية

48- سيقوم الصندوق بتوسيع نطاق الشراكات مع المؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية، والعمل مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والوطنية، والمؤسسات والمنصات المالية من أجل توسيع نطاق مبادرات التكيّف

والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وسيُسهم التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، ومع وكالتي الأمم المتحدة الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، في تحسين قدرة الصندوق على الوصول إلى التمويل الإنمائي على نطاق واسع، وتعزيز الخبرة التقنية، وتيسير تبادل السياسات.

49- وسيُعمّق الصندوق شراكاته مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية ومقدمي التكنولوجيا لإطلاق الاستثمار الريفي. ومن خلال تعزيز التعاون، سيجذب الصندوق رؤوس الأموال والابتكارات والأدوات المالية لتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والإنتاج المستدام والنمو الريفي، مع توسيع نطاق الأثر وطنيا وإقليميا من خلال ما يلي:

(أ) تيسير الحوارات المنظمة ومنصات الاستثمار لربط المستثمرين من المؤسسات والأعمال الزراعية وشركات التكنولوجيا؛

(ب) تعزيز اعتماد التكنولوجيات والابتكارات المناخية من خلال دعم إدماج الزراعة الدقيقة والتمويل الرقمي وحلول الزراعة الذكية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المشروعات التي يدعمها الصندوق؛

(ج) العمل مع شركات رأس المال الاستثماري ومسرّعات الأعمال والمستثمرين المؤثرين لتجريب نماذج عمل قابلة لتوسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة والقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وتعمل على تحسين الوصول إلى الأسواق، والبنية التحتية الريفية، وحلول التمويل الزراعي.

50- وسيتعاون الصندوق مع الشعوب الأصلية والشباب ومنظمات المرأة ومنظمات المزارعين بطريقة شاملة من أجل تعبئة الموارد اللازمة للقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والاستدامة البيئية والاستثمارات التي تركز على التنوع البيولوجي. وسيشمل ذلك توجه تمويل مباشر إلى المجموعات الريفية والمجتمعية.

الهدف 3: تعزيز المشاركة في السياسات، وإدارة المعرفة، وتنمية القدرات، والابتكار لتعزيز القدرة الريفية على الصمود

مجال العمل 3-1: تعزيز المشاركة في السياسات من أجل القدرة الريفية على الصمود

51- سيعزز الصندوق عمله مع واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل الترويج لسياسات تشجع الاستثمارات في الاقتصادات الريفية القادرة على الصمود. ويشمل ذلك المشاركة في حوار السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وبناء شراكات استراتيجية لدعم الزراعة المستدامة، واستعادة الأراضي، والبنية التحتية الريفية. وستضمن الاستراتيجية أن تكون العمليات مناسبة للسياق ومتوائمة مع مهمة الصندوق الرامية إلى تحويل الاقتصادات الريفية من خلال القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إلى جانب دعم البلدان في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية والوفاء بالتزاماتها كدول أعضاء، بما في ذلك الأهداف المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة[20]، والمساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بموجب الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وسيدعم الصندوق أيضا البلدان في إدماج تدابير القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والاستدامة البيئية والتنوع البيولوجي في التخطيط الإنمائي الوطني، والتصنيفات، وعمليات الميزنة.

52- وسيركز الصندوق على النُهُج الشاملة للحكومة بأسرها، من خلال تعزيز التنسيق بين وزارات المالية والزراعة والبيئة، بهدف تحسين اتساق السياسات وإطلاق التمويل لبرامج الاستثمار الريفي. وسيؤدي هذا التعاون الشامل للقطاعات إلى سد الفجوات في السياسات وبناء أوجه تآزر تزيد من الأثر إلى أقصى حد.

[20] تُسهم هذه الاستراتيجية المتكاملة بدور مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية: القضاء على الفقر (الهدف 1)، والقضاء التام على الجوع (الهدف 2)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والمياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف 6)، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7)، والعمل المناخي (الهدف 13)، والحياة تحت الماء (الهدف 14)، والحياة في البر (الهدف 15)

وعلاوة على ذلك، سيواصل الصندوق العمل في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتيسير المشاركة في السياسات على المستوى الدولي والحوار من أجل تعزيز السياسات في هذا المجال في جميع أنحاء بلدان الجنوب.

53- وفي هذا السياق، تقوم الحكومات بدور حاسم في إعادة توجيه الإعانات الزراعية الضارة التي تُسهم في تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وانبعاثات غازات الدفيئة. ومن الضروري إعادة توجيه هذه الإعانات نحو الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمستدامة بيئيا لدفع التغيير المنهجي وتحقيق أقصى أثر للاستثمارات في القطاعين العام والخاص في التنمية الريفية.

54- وبالإضافة إلى ذلك، سيدعو الصندوق إلى وضع أطر سياسات تمكينية تحدّ من الحواجز التي تحول دون دخول الجهات الفاعلة من القطاع الخاص إلى الأسواق، مع ضمان مواءمة الاستثمارات مع الأهداف الإنمائية الوطنية واحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة.

مجال العمل 3-2: تعزيز المعرفة وتشجيع الابتكار لتعزيز النظم الزراعية

55- سيعزز الصندوق توليد المعرفة ونشرها وتطبيقها من أجل الدفع قُدما بعملية صنع القرار القائم على الأدلة والابتكار التحويلي في استراتيجيات الاستثمار الريفي. وسيقوي قاعدته من الأدلة من خلال الإدماج المنهجي للبحوث العلمية في تصميم البرامج وتنفيذها، مع ضمان استناد جميع التدخلات المتعلقة بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي إلى أدلة ميدانية قوية. ومن خلال شراكاته الراسخة مع مؤسسات البحوث الرائدة والمؤسسات الأكاديمية، سيواصل الصندوق تنفيذ نظم قوية لإدارة المعرفة تعمل على جمع نتائج البحوث المستمدة من التجارب التشغيلية وتحليلها وتوليفها، مستندا في عملية إنتاج المعرفة لديه إلى الأدلة العلمية. ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة، والاستفادة من التحليلات المتقدمة، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، سيعزز الصندوق الإدارة التكيّفية وقابلية التوسع في حلول الاستثمار الريفي.

56- ولزيادة انتقال المعرفة إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، سيعزز الصندوق منصات تبادل المعرفة، وجماعات الممارسين، والشبكات التعاونية التي تربط بين الحكومات ومؤسسات البحوث والممارسين في مجال التنمية. وستركز هذه المنصات على إدارة المخاطر الزراعية، وتقنيات استعادة التربة، وتطوير البذور القادرة على الصمود، ونظم المعلومات المناخية، والابتكارات المالية، والنماذج القابلة لتوسيع النطاق من أجل تعزيز القدرة الريفية على الصمود اقتصاديا. وإلى جانب ذلك، سيواصل الصندوق دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والاستفادة من نقاط قوته التي ينفرد بها في تبادل المعرفة وتكييف التكنولوجيا وبناء القدرات الشاملة في البلدان النامية من أجل التغلب على التحديات المتعلقة بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي التي تواجهها بلدان الجنوب.

مجال العمل 3-3: بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال

57- سيعزز الصندوق القدرات المؤسسية والبشرية من أجل إدماج القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والممارسات المستدامة بيئيا والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه في مشروعاته. وسيؤدي التدريب الشامل إلى تعزيز خبرة الموظفين في تقييم المخاطر الاقتصادية والتمويل المناخي وتتبع التمويل وتقييم الأثر. وستُزود مبادرات بناء القدرات أفرقة المشروعات، وواضعي السياسات، وأصحاب المصلحة الريفيين بالأدوات اللازمة لتنفيذ استراتيجيات الاستثمار التي تعزز الإنتاجية الزراعية، وتحقق استقرار الاقتصادات الريفية، وتخفف من آثار التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي ظواهر الطقس القصوى. وسيحسن الصندوق أيضا أدوات مثل أداة تصميم وقياس القدرة على الصمود وإطار التحليل الاقتصادي والمالي المعزز لتحسين عمليات اتخاذ القرارات المستنيرة المتعلقة بالمخاطر وكفاءة الاستثمار.

58- وسيعتمد الصندوق أطرا موحدة، بما في ذلك تحليل التكلفة والعائد ومنهجيات التتبع المالي، لضمان اتساق الإبلاغ والمساءلة، ومواءمة ذلك مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وستُعزز معايير الكشف عن الاستدامة

التي يعتمدها الصندوق الشفافية والمصداقية وثقة المستثمرين، مما سيؤدي إلى اجتذاب التزامات مالية أكبر من الدول الأعضاء والجهات المانحة.

رابعا- الاعتبارات التشغيلية

59- سيقوم الصندوق بتبسيط المؤشرات الحالية للقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والقدرة على التكيف في عملياته وإطار إدارة النتائج من أجل الرصد والتقييم الفعالين[21]. وسيجري تفعيل الاستراتيجية من خلال إجراءات دورات المشروعات الحالية في الصندوق، وستترجم بطريقة منهجية إلى إجراءات قابلة للتنفيذ خلال مرحلة تصميم المشروعات. وستضمن هذه العملية أن تكون الأهداف الاستراتيجية مصممة خصيصا للسياقات الوطنية، ومتوائمة مع الأولويات التي تقودها البلدان ومستجيبة للاحتياجات والقدرات المحلية. ويمكن أن تُستكمل الاستراتيجية بأدوات تشغيلية أخرى أو أدوات إدارية داخلية، مثل خارطة طريق الصندوق للمواءمة مع اتفاق باريس، التي سبق تطويرها كأحد التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

60- واعترافا بالدور الحاسم لرأس المال البشري، سيُنفّذ الصندوق مبادرات لبناء القدرات من خلال الاستفادة من الموظفين الحاليين والخبرات الخارجية بحسب الحاجة. وسيجري تعبئة التكاليف الإضافية المرتبطة بتنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك تعزيز القدرات في أسواق الكربون، من خلال الأموال التكميلية واستخدام الخبرة التقنية الداخلية عند الاقتضاء. وسيجري العمل بانتظام مع المديرين القطريين وأفرقة تنفيذ المشروعات وأفرقة تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وغيرهم من الموظفين الرئيسيين لإدماج أهداف الاستراتيجية في العمليات. وسيجري التركيز على إدماج الإجراءات ذات الصلة من الاستراتيجية في استثمارات الصندوق وضمان مواءمتها مع الأولويات القطرية والتصنيفات والاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق.

61- ولدعم التنفيذ، سيتبع الصندوق نهجا منسقا وعلى نطاق المؤسسة في مجال بناء القدرات والتوجيه التشغيلي والتعلم. مستهدفا موظفي الصندوق ووحدات إدارة المشروعات على حد سواء وستتخذ التدابير التالية:

(أ) **التوجيه التشغيلي والتدريب**: سيصدر الصندوق توجيهات مخصصة بشأن تطبيق نُهج متكاملة للمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي في تصميم المشروعات وتنفيذها. وسيُقدم تدريب موجه إلى الموظفين والشركاء لضمان التطبيق المتسق على نطاق الحافظة.

(ب) **بيان جدوى لتمويل التكيّف**: ستوضع مذكرة توجيهية للمساعدة في توضيح الأساس المنطقي الاقتصادي للاستثمارات في التكيّف. وسيكون ذلك مصحوبا بتدريب لتعزيز القدرات الداخلية والخارجية على تعبئة تمويل التكيّف ونشره على نحو فعال.

(ج) **تبادل المعرفة والتعلم المؤسسي**: ستُجري جماعات الممارسين كل ستة أشهر تقييما يشارك فيه موظفون من مختلف التخصصات في الصندوق لتبادل المعلومات عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجه التنفيذ. وسيجري توثيق الأفكار المستمدة من التنفيذ المبكر وستُنتشر لتعزيز المعرفة المؤسسية وتوجيه التحسين المستمر.

(د) **الدعم التقني عند الطلب**: سيقوم الصندوق بتجريب مكتب مساعدة أو وظيفة استشارية داخلية لتقديم الدعم التقني في الوقت الفعلي إلى الأفرقة القطرية ومصممي المشروعات في مجال الاستثمارات المتكاملة والمتعلقة بالمناخ.

[21] لتيسير تبسيط الإبلاغ، لن يوضع للاستراتيجية إطار منفصل بشأن الإدارة القائمة على النتائج. وسيسترشد الصندوق بأطر إدارة النتائج المعتمدة في إطار عمليات تجديد الموارد المتفق عليه.

62- وتهدف هذه الإجراءات إلى إدماج الاستراتيجية في جميع عمليات الصندوق، وتعزيز جودة تصميم الاستثمارات، وتحسين قدرة المؤسسة على تقديم حلول عالية الأثر ومتوائمة مع البلدان وقائمة على الابتكار وذلك في مواجهة المخاطر المناخية والبيئية المتزايدة.

63- وسيزيد الصندوق، من خلال تعزيز القدرات الداخلية، من فعالية تنفيذ أهداف الاستراتيجية، حيث سيقوم المديرون القطريون وأفرقة تنفيذ المشروعات/أفرقة تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بمواءمة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتدخلات المشروعات مع مجالات عمل الاستراتيجية. وسيكون للشراكات الاستراتيجية دور رئيسي في معالجة الفجوات في القدرات في الصندوق، مما يمكّن البلدان من الاستفادة الكاملة من مجموعة الخدمات الشاملة المقدمة في إطار الاستراتيجية. وسيستفيد الصندوق من عمليات التعاون الجارية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية للاستفادة من الموارد والأطر القائمة.

64- وسيجري تقييم أثر الاستراتيجية وفعاليتها من خلال مؤشرات إطار إدارة النتائج وتقارير المشروعات، بما يضمن المساءلة والتعلم المستمر. وسيجري وضع مؤشر زراعي إيكولوجي رفيع المستوى (أنظر الملحق السابع).

65- ولضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية، سيركز الصندوق على الإجراءات التشغيلية الرئيسية في الفترة بين عامي 2025 و2027، على النحو المبين في خطة العمل الواردة في الملحق التاسع.

عملية المشاورات

1- تشمل هذه الاستراتيجية، التي وضعت من خلال عملية تشاورية شاملة متوائمة مع المبادئ التوجيهية للصندوق، وجهات نظر مختلفة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسكان الريفيين للفقراء.

2- ويشمل أصحاب المصلحة الرئيسيون الذين أجريت مشاورات معهم ما يلي:

(أ) **الفريق العامل التقني**. جرى التشاور مع فريق متخصص من الصندوق من شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي، بما في ذلك خبراء في مجالات المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، لتحسين السلامة التقنية والمواءمة مع أفضل الممارسات العالمية؛

(ب) **الفريق العامل المشترك بين الشُعب**. ساهم خبراء من مختلف شُعب الصندوق في مواءمة الاستراتيجية مع تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والأولويات الأخرى؛

(ج) **المديرون القطريون**. ساعد المديرون القطريون في الصندوق، بفهمهم العميق للسياقات المحلية، في مواءمة أهمية الاستراتيجية مع مختلف الأوضاع القطرية؛

(د) **القيادة العليا**

(1) وفرت لجنة إدارة البرامج الإشراف الاستراتيجي لمواءمة الاستراتيجية مع رسالة الصندوق وعملياته؛

(2) قيّمت لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات المواءمة مع الأولويات التشغيلية وأطر السياسات؛

(3) قدمت لجنة الإدارة التنفيذية التعقيبات والتأييد على المستوى التنفيذي؛

(هـ) **أصحاب المصلحة الخارجيون**. عُقدت مشاورتان عامتان مع الدول الأعضاء في الصندوق:

(1) المشاورة الأولى. جُمعت مدخلات بشأن ورقة نهج تحدد الغايات والأهداف ومجالات العمل من خلال المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق، بمشاركة الدول الأعضاء و15 منظمة خارجية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، ومؤسسات البحوث، والكيانات من القطاع الخاص؛

(2) المشاورة الثانية. يسرت حلقتان دراسيتان غير رسميتين للمجلس التنفيذي الحصول على تعقيبات مفصلة من الدول الأعضاء والمراقبين بشأن الاستراتيجية الكاملة.

نظرية التغيير

1- تتوخى نظرية التغيير تحوّلا ريفيا شاملا طويل الأجل من خلال تعزيز سبل كسب العيش، والأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، مع ضمان إدماج الشباب، ومشاركة الرجال والنساء، واحترام حقوق الشعوب الأصلية، وذلك تماشيا مع نهج الصندوق في إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وسياسة استهداف الفقر في الصندوق لعام 2023. وتسلط الاستراتيجية الضوء على المنافع الاقتصادية والاجتماعية للنُهُج المتكاملة، ودعم الغلّات المستدامة، وزيادة الدخل، والعمليات الاقتصادية الريفية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، من خلال أدوات رقمية، وتحسين استخدام الأدوات المالية والآليات المبتكرة، وتحسين سياسات الإنتاج الزراعي وإحداث تحوّل في سلاسل القيمة.

2- وتعتمد الاستراتيجية نُهُجا قائمة على المسطَّحات الطبيعية تربط التدخلات على مستوى المزرعة بإدارة مستجمعات المياه وحفظ النظم الإيكولوجية وإدماج سلسلة القيمة. وتوازن هذه النهج على مستوى النظم بين إنتاج الأغذية والاحتياجات الإيكولوجية والاجتماعية من خلال تنسيق الاستخدامات المتنوعة للأراضي وإجراءات أصحاب المصلحة في المناطق الريفية، متجاوزة الممارسات الزراعية الفردية لتحقيق تحول أوسع على نطاق كبير. ويكمن في صميم ذلك إدماج المعارف التقليدية والممارسات المتجذرة محليا، وجعل التقنيات التقليدية في مجال التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره جزءا لا يتجزأ من النظم الزراعية الحديثة لتعزيز التنوع البيولوجي الزراعي وتعزيز القدرة على الصمود.

3- ولدعم ذلك، يعبئ الصندوق الموارد المالية من مصادر دولية وإقليمية ووطنية عن طريق مساهمات تجديد الموارد، والقروض بشروط تيسيرية، والإصدارات الخاصة، والتمويل المتعدد الأطراف. وتجري تعبئة التمويل الإضافي من خلال الشراكات مع مؤسسات التمويل الإنمائي، والمصارف التجارية، والمستثمرين المؤثرين، والمصارف الإنمائية العامة.

4- وتشدد الاستراتيجية على العمليات غير السيادية، وتمكين التمويل من القطاع الخاص من خلال الوسطاء الماليين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التمويل المختلط. ومن خلال إدماج التمويل من القطاعين الخاص والعام وإعلاء صوت السكان الضعفاء، يزيد الصندوق من الحلول الشاملة والتي يحركها الطلب.

5- وتعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك مع الشعوب الأصلية والشباب ومنظمات المزارعين، نهجا يشمل المجتمع بأسره. وتعمل هذه الشراكات على المواءمة بين القطاعات، وتعزز حوافز الاستدامة، وتعزز إيصال الموارد في الميل الأخير، وفقا لإطار الشراكة في الصندوق.

6- وتُعزز الأدوات والخدمات الرقمية تخطيط الإجراءات القادرة على الصمود ورصدها وتقييمها. ويعزز الصندوق الربط الرقمي في المناطق الريفية، مستفيدا من البيانات الجغرافية المكانية والاستشعار عن بعد لتوجيه الاستثمارات، وتحسين الموارد ودعم تدخلات سياساتية موجهة.

7- وتعزز الاستراتيجية المشاركة في السياسات وإدارة المعرفة وتنمية القدرات من خلال نهج تقوده البلدان ويحركه الطلب. وتدفع الشراكات مع الحكومات ومؤسسات البحوث والقطاع الخاص عجلة الابتكار وتوسّع الممارسات القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمراعية للبيئة وتعزز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه من أجل تحقيق تحوّل ريفي طويل الأجل.

الدروس المستفادة

1- خلال العقد الماضي، حقق الصندوق تحسنا ملحوظا في أدائه، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتكيّف مع تغير المناخ. ووفقا للتقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023، تكشف البيانات المستمدة من 288 تقييما لمشروعات الصندوق و45 تقييما لاستراتيجيات قُطرية عن تحسينات متواصلة في هذه المجالات. وقد ارتفعت نسبة المشروعات ذات الأداء الجيد من 71 في المائة خلال الفترة 2011–2013 إلى 90 في المائة خلال الفترة 2019–2021، مما يبرز التزام الصندوق المستمر بإدماج الاعتبارات المناخية والاعتبارات البيئية في تدخلاته. كما يُسلط أحدث تقرير صادر عن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الضوء على قدرة الصندوق القوية على الاستجابة للتحديات العالمية الحرجة، ولا سيّما آثار تغير المناخ. وإلى جانب هذه الإنجازات، استُخلصت دروس قيّمة تؤكد أهمية النُهُج التكيّفية والمستجيبة في السياقات الريفية المعقدة.

التوصية	*التفاصيل*	*المصدر*
تكثيف تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية	زيادة تمويل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المشروعات ذات الأثر الكبير في مجالات مثل الزراعة القادرة على الصمود، ونُظم الإنذار المبكر، والحد من مخاطر الكوارث. وتشمل التوصيات التركيز على ممارسات الزراعة القادرة على الصمود على مستوى المزرعة، وعلى صغار المزارعين في الدول الهشّة.	التقييم المواضيعي؛ التوجهات الاستراتيجية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف
اعتماد نهج قائم على التمويل المختلط	الاستفادة من برنامج القروض والمنح والموارد التكميلية من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن لتمويل القدرة على الصمود. ويجمع النهج المختلط بين الآليات المالية التقليدية وتلك الإضافية لتحقيق أثر أوسع نطاقا.	التقييم المواضيعي؛ مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
إدماج التركيز على القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المراحل المبكرة من تصميم المشروعات	إدراج اعتبارات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية واعتبارات التغذية في المراحل المبكرة من تصميم المشروعات، ولا سيّما عند إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، الصفحة 78، نتائج تقييم الأثر.
تعزيز المشاركة في السياسات والترويج	تكثيف المشاركة في السياسات والترويج لتعزيز القدرة على الصمود، وتحسين التغذية، وإدارة التنوع البيولوجي. وينبغي أن يُولي الصندوق الأولوية لتوسيع نطاق الأنشطة غير الإقراضية، وتخصيص موارد مكرّسة لها. وتُسهم تهيئة بيئة سياسات داعمة في ضمان الاستدامة الطويلة الأجل.	التقييم المواضيعي؛ تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛ تقييم الزراعة الإيكولوجية.
تحقيق التوازن في التركيز على سلاسل القيمة في النظم الزراعية والغذائية	دعم الابتكارات في مجالات الأسواق وتعزيز وصول المنتجين إلى الأسواق، مع إدماج اعتبارات البيئة، واعتبارات القدرة على الصمود، واعتبارات التغذية، واعتبارات التنوع البيولوجي في مختلف مراحل سلسلة القيمة. وينبغي أن تُسهم مشروعات الزراعة الإيكولوجية بدور أفضل في دعم التسويق التجاري وتحسين فرص وصول المنتجات إلى الأسواق.	التقييم الداخلي للزراعة الإيكولوجية؛ نتائج تقييم الأثر

نشر التكنولوجيات المتقدمة	الاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة مثل نُظم المعلومات الجغرافية، وسلسلة الكتلة، والذكاء الاصطناعي، لتحسين تنفيذ المشروعات، والرصد، وتقييم الأثر. وتُسهم هذه التكنولوجيات في تحسين تتبّع التقدم وزيادة التدخلات الفعالة والمؤثرة.	الأعمال الداخلية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الصندوق
الدعم الاستراتيجي في الدول الهشّة	وضع استراتيجيات لدعم صغار المزارعين في الدول الهشّة والمتأثرة بالنزاعات، مع التركيز على الزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. ويهدف هذا التوجّه إلى تعزيز الأثر والكفاءة بما يتماشى مع التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛ مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.
تعزيز مشاركة القطاع الخاص	تعميق الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من أجل تمويل صغار المنتجين. واستكشاف فرص الاستثمار المشترك مع المستثمرين المؤثرين وآليات التمويل المبتكرة، مثل أدوات التمويل المختلط.	التقييم المواضيعي؛ مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ تقييم الزراعة الإيكولوجية
المشاركة في أسواق الكربون	توسيع نطاق التدخلات في أسواق الكربون لمكافأة صغار المزارعين على جهودهم في احتجاز الكربون. وتوفر أسواق الكربون مكافآت مالية محتملة واستدامة للممارسات الزراعية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية كما توفر الإمكانات في مجال التخفيف.	مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
تحسين تعريف أثر التغذية وقياسه والتواصل بشأنه	في ظل الجهود المبذولة لتعميم التغذية فيما لا يقل عن 60 في المائة من مشروعات الصندوق، تبرز الحاجة إلى وضع تعريف واضح للمؤشرات وتعزيز فهمها في الصندوق، على المستويين الإقليمي والقطري. وسيمكن ذلك مشروعات الصندوق من قياس مستوى التحسينات التي جرى تحقيقها في الأمن الغذائي والتغذية بشكل أفضل.	تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف؛ مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
تحسين قياس آثار التنوع البيولوجي	استحداث أدوات لقياس أثر تدخلات التنوع البيولوجي بدقة على إدرار الدخل، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والأمن الغذائي، وحفظ التنوع. ويُعدّ القياس الدقيق عاملا حاسما لتحسين حصائل التدخلات.	التقييم الداخلي للزراعة الإيكولوجية
تعزيز بناء القدرات	تعزيز القدرات في الصندوق لتوفير الدعم التقني وإدارة الحلول لتغير المناخ. وزيادة الموارد البشرية والمالية على حد سواء لتوسيع نطاق جهود تعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية من خلال الأنشطة غير الإقراضية.	التقييم المواضيعي

تحسين إدارة المعرفة	تعزيز التعلم التنظيمي من خلال توثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تدخلات القدرة على الصمود وتدخلات التنوع البيولوجي، ومشاركتها في جميع المناطق وعلى مستويات متعددة. ويُسهم وجود إطار واضح لاستراتيجية التعلم والتواصل في تحسين حصائل المشروعات المستقبلية.	التقييم المواضيعي بشأن إدارة المعرفة؛ رد الإدارة على تقييم إدارة المعرفة
تعزيز إدماج المعارف التقليدية	تعزيز إدماج معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية في استراتيجيات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، مع ضمان مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على حد سواء. ويُسهم الجمع بين الممارسات التقليدية والممارسات الحديثة في تحسين تدخلات القدرة على الصمود.	التقييم الداخلي للزراعة الإيكولوجية؛ التقييمات المواضيعية؛ الهدف 22 للإطار العالمي للتنوع البيولوجي

النتائج الرئيسية لاستعراض المقارنة المرجعية وأفضل الممارسات

1- يستعرض هذا الملحق استراتيجيات القدرة على الصمود واستراتيجيات التنوع البيولوجي لدى المؤسسات المالية الرئيسية والشركاء الثنائيين، من خلال تحليل الأهداف والنُهُج والابتكارات. ويسلط الضوء على مشاركة القطاع الخاص، وتعبئة الموارد، وإدارة الحافظة، وبناء القدرات، والشراكات، مع تحديد الاتجاهات السائدة التي يمكن أن تُسهم في إثراء الاستراتيجية المتكاملة للصندوق.

التكامل بين المناخ والتنوع البيولوجي

2- يزداد اعتراف المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بالصلة بين القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي، وتدمج ذلك في الخطط الإنمائية الأوسع. وبينما يمتلك بنك التنمية للبلدان الأمريكية خطة عمل مخصصة للتنوع البيولوجي، فإن معظم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تتواءم مع اتفاق باريس، وبدأت في تحقيق المواءمة مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وقد وقّعت تسعة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف البيان المشترك بشأن الطبيعة والناس والكوكب، رغم أن معظم الاستراتيجيات تسبق هذه الأطر ولا تزال في طور التطور.

3- وتركز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على إدماج التنوع البيولوجي في أهداف القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والأهداف الاجتماعية. وفي حين يخصص كل من مصرف التنمية الآسيوي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي استثمارات للتنوع البيولوجي (مثل سندات التنوع البيولوجي والطبيعة التي يصدرها مصرف التنمية الآسيوي)، تدرج مصارف أخرى أهدافا متعلقة بالتنوع البيولوجي في أهداف تمويل القدرة على الصمود. وحدد نحو ثلث هذه المصارف أهدافا متعلقة بالبيئة أو التنوع البيولوجي. وتعكف المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضا على تحسين التصنيفات وتعزيز القدرات في مجال الاستثمارات في التنوع البيولوجي والمناخ.

4- وتستخدم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ضمانات لتقييم مخاطر تغير المناخ ومخاطر التنوع البيولوجي، مع زيادة التركيز على تحقيق مكاسب صافية. وتُدرج أدوات مثل تقييم رأس المال الطبيعي في تقييمات المشروعات.

نطاق التدخلات الممولة

5- في عام 2022، قدمت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ما مجموعه 60.9 مليار دولار أمريكي من التمويل المناخي لإجراءات القدرة على الصمود. وحدد نحو 73 في المائة من هذه المصارف أهدافا صريحة لتمويل التكيّف، وخصصت في العادة ما يتراوح بين 40 و50 في المائة من تمويل القدرة على الصمود لإجراءات مرتبطة بتعزيز القدرة على التكيّف. وتعزز المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أيضا الحلول القائمة على الطبيعة في الحد من مخاطر الكوارث وحفظ التنوع البيولوجي

6- وتعطي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أولوية للقطاعات التي تؤدي فيها الحلول القائمة على الطبيعة والبنية التحتية الخضراء دورا حاسما، ولا سيّما في مجالات المياه والزراعة واستخدام الأراضي والطاقة. فعلى سبيل المثال، تعتبر الاستثمارات في ممارسات الأعمال الزراعية المستدامة ضرورية لبناء القدرة على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الاستراتيجيات الشاملة القطاعات، مثل نهج الترابط بين المياه والغذاء والطاقة الذي يستخدمه مصرف التنمية الآسيوي، في زيادة الاستثمارات التي تراعي أوجه التآزر والمفاضلات بين القطاعات.

7- ويكتسب الإبلاغ عن الاستدامة اهتماما متزايدا، إذ تتواءم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مع المعايير المعمول بها وتلتزم بالموارد اللازمة للامتثال.

التمويل المناخي والتمويل البيئي وتمويل التنوع البيولوجي

8- توسّع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية مشاركة القطاع الخاص من خلال إزالة مخاطر الاستثمارات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والسندات الخضراء، على الرغم من أن تعبئة التمويل الخاص من أجل الطبيعة لا يزال يشكّل تحديا. وتساعد ابتكارات مثل تسعير الكربون، والسندات المرتبطة بالاستدامة، وأطر الخدمات المصرفية الخضراء في سد هذه الفجوة. وتدعم شبكة الخدمات المصرفية والتمويلية المستدامة التمويل البيئي في 40 بلدا، بينما يستحدث البنك الدولي صناديق مواضيعية للاستفادة من أسواق أرصدة الكربون. وتدعم أدوات ناشئة، مثل بنود الدَيْن التي تشترط مراعاة القدرة على الصمود وسندات القدرة على الصمود، البلدان التي تواجه تزايدا في تواتر ظواهر الطقس القصوى.

9- وتزداد القروض القائمة على النتائج، حيث باتت نسبة 55 في المائة من المؤسسات المالية الدولية تربط الحوافز بالحصائل البيئية. وعلى سبيل المثال، يقدم بنك التنمية للبلدان الأمريكية خصومات مالية مقابل تحقيق أهداف التنوع البيولوجي وأهداف القدرة على الصمود.

السياسة العامة والمساعدة التقنية

10- تشدد المؤسسات المالية الدولية على المشاركة الحكومية وبناء القدرات. ويدعم بنك التنمية الأفريقي مراكز إقليمية لتعزيز التخطيط وتمويل التنوع البيولوجي، بينما يقدم مصرف التنمية الآسيوي المساعدة التقنية لتحسين أهلية المشروعات للتمويل المصرفي ووضع السياسات.

التوظيف وبناء القدرات

11- لإدارة الحوافظ المتنامية المتعلقة بالقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي، تركز المؤسسات المالية الدولية على بناء القدرات الداخلية من خلال تدريب الموظفين وتوسيع الأفرقة التقنية. ومن بين الاتجاهات الرئيسية في هذا السياق اعتماد اللامركزية في تعيين خبراء في مجالي القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتنوع البيولوجي في المكاتب الإقليمية والتعاون مع الشركاء الخارجيين.

اعتماد أفضل الممارسات للصندوق

12- يمكن للصندوق أن يعتمد أفضل الممارسات التي تعتمدها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الرائدة، من خلال ما يلي:

(أ) إدماج أهداف القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وأهداف البيئة وأهداف التنوع البيولوجي في الأطر الإنمائية الأوسع؛

(ب) تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة في التكيّف والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية؛

(ج) وضع أهداف محددة للتنوع البيولوجي إلى جانب غايات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، على غرار ما تعتمده الوكالة الفرنسية للتنمية؛

(د) استكشاف آليات مالية مبتكرة مثل التمويل المرتبط بالتنوع البيولوجي؛

(ه) إشراك القطاع الخاص من خلال آليات إزالة المخاطر؛

(و) وضع معايير مرجعية وتبادل وجهات النظر مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى بشأن الإبلاغ عن الاستدامة استنادا إلى معايير الكشف عن الاستدامة وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي؛

(ز) تعزيز القدرات التقنية اللامركزية في جميع هذه المواضيع.

تقييم المخاطر وتدابير التخفيف

المخاطر	تدابير التخفيف
في حين أن النهج الترابطي يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر بين القدرة على الصمود والبيئة والتنوع البيولوجي، فإن تطبيقه قد ينطوي على مخاطر ناجمة عن تضارب الأولويات أو المفاضلات أو الفجوات في أطر السياسات التمكينية، مما قد يحدّ من فعالية جهود التكامل ويؤدي إلى أثر محدود أو حصائل سلبية غير مقصودة.	تعزيز تنمية القدرات من خلال برامج تدريبية موجهة، وتوجيهات تقنية، ومبادرات لتبادل المعرفة لتزويد موظفي الصندوق وأصحاب المصلحة بالمهارات والأدوات اللازمة لتنفيذ نهج متكامل والتعامل مع المفاضلات على نحو فعال.
يعتمد نجاح الاستراتيجية على المواءمة بين موظفي الصندوق والدول الأعضاء والشركاء. وقد يؤدي اختلاف الأولويات أو عدم اتساق المشاركة أو عدم وضوح الأدوار إلى عرقلة التنفيذ.	تنفيذ خطة لمشاركة أصحاب المصلحة تشمل مشاورات منتظمة، وقنوات تواصل واضحة، وأدوارا محددة لتعزيز الفهم والالتزام المشتركين.
قد تواجه الاستراتيجية، بنهجها الطموح والتكاملي، تحديات في التنفيذ بسبب الفجوات في التنسيق وبناء القدرات والتمويل. وقد تحول الموارد المحدودة دون نجاحها.	سيجري تتبّع التنفيذ وتذليل العقبات وإتاحة إدخال التعديلات اللازمة عند الحاجة من خلال تقييمات التقدم المحرز المنتظمة في اجتماعات لجنة إدارة البرامج. اتباع نهج استباقي في تعبئة الموارد واستراتيجيات تمويل متنوعة لسد فجوات التمويل المحتملة. استخلاص الدروس من الدراسات الحديثة مثل تقرير المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية (المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية لعام 2024، وغيره) لتقليل المخاطر والاستفادة من المنافع المشتركة الكبيرة التي ثبت تحقيقها من خلال النهج المتكاملة.
توجد مخاطر محتملة على السمعة بسبب التمويه الأخضر في حال لم تُنفذ خارطة الطريق بفعالية.	تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إدماج نُظم قوية للرصد والإبلاغ والتحقق، تكون متوائمة مع المعايير الدولية، لتتبّع التقدّم المحرز وإظهار النتائج الملموسة.
قد يؤدي التمويل المحدود من القطاع الخاص لممارسات التكيّف بسبب تصوّر انخفاض العوائد وارتفاع تكاليف المعاملات وعدم اليقين بشأن السياسات إلى إعاقة تدفقات الاستثمار.	الاستفادة من أدوات التمويل المختلط لإزالة مخاطر استثمارات القطاع الخاص وتعزيز حلول التكيّف المربحة والقابلة لتوسيع النطاق لصالح صغار المنتجين.
اتساع نطاق خيارات التكيّف يزيد من خطر سوء التكيّف، مما يشكّل مخاطر على سمعة الصندوق ومساءلته.	تعمل إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المعززة في الصندوق على حماية المشروعات من سوء التكيّف، وقد جرى تعزيزها في عام 2021 للحد من المخاطر. ويتيح نهجها القائم على وحدات قابلة للتعديل تصميم الاستراتيجيات على مستوى برامج الفرص الاستراتيجية القطرية خصيصا لتتلاءم مع السياقات والقدرات القطرية، مما يحول دون تنفيذ أنشطة مفرطة الطموح أو غير ملائمة.

تقييم النُهُج المتكاملة مقابل النُهُج المستقلة حيال القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي

ألف- السياق

1- يمثل ضعف القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي أزمات مترابطة تشكّل تهديدات كبيرة لسبل كسب العيش في المناطق الريفية وللموارد الطبيعية التي تعتمد عليها سبل كسب العيش. ويشكّل تحقيق التوازن وضمان تحقيق حصائل منصفة في هذه المجالات تحديا معقدا.[22] وتتطلب معالجة هذه المسائل معا قدرة تقنية عالية ورؤية طويلة الأجل، في حين أن معالجة كل منها بمعزل عن الأخرى يمكن أن يفضي إلى عواقب سلبية وغير مقصودة في مجالات التركيز الأخرى. ويجب بالتالي مراعاة هذه المفاضلات عند تحديد النموذج التشغيلي المناسب للأثر الإنمائي.

باء- فعالية الأثر

2- ترتبط هذه التهديدات التي تواجه النظم الزراعية فيما بينها وتتطلب نهجا متكاملا لتحقيق الاستدامة. وفي حين أن جهود التخفيف من انبعاثات الكربون يمكن أن تحقق النتائج المستهدفة، فإن تجاهل الشواغل البيئية وشواغل التنوع البيولوجي قد يتسبب في إلحاق أضرار. فعلى سبيل المثال، تدعم الزراعة الأحادية المحصول وتحويل الأراضي لأغراض الطاقة المتجددة احتجاز الكربون، وكذلك التدفقات المالية من أرصدة الكربون، وهو ما يعزز القدرة على الصمود اقتصاديا، لكنه قد يؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور التربة والإضرار بالتنوع البيولوجي.

3- ويسلط تقرير التقييم المواضيعي الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية بشأن الروابط بين التنوع البيولوجي والمياه والغذاء والصحة[23] الضوء على أوجه الترابط بين القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي، ويؤكد أن اتباع نهج متكامل في مواجهة هذه التحديات يؤدي إلى منافع مشتركة كبيرة في جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويحدد التقرير أكثر من 150 دراسة حالة توضح أن النُهج المتكاملة يمكن أن تحقق منافع عبر مجالات التنوع البيولوجي، والتربة، والمياه، والصحة، والإنتاج الزراعي. وعلى سبيل المثال، أدى التصدي لتلوث المياه والأنواع الغازية في السنغال إلى انخفاض بنسبة 32 في المائة في حالات الإصابة بالبلهارسيا بين الأطفال وتحسين إمكانية الحصول على المياه العذبة وتوليد مصادر دخل جديدة للمجتمعات المحلية. وتعزز معالجة هذه المسائل في وقت واحد فعالية التدخلات من خلال الاستفادة من أوجه التآزر، وتجنب المفاضلات غير المقصودة، وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وتشمل المنافع المشتركة الرئيسية ما يلي:

(أ) **تعزيز خدمات النظم الإيكولوجية**. النّهُج المتكاملة تحفظ النظم الإيكولوجية وتستعيدها، مما يضمن استمرار توفير الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والتربة الخصبة والتلقيح. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي حماية المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي إلى احتجاز الكربون من أجل تربة صحية وتحقيق الاستقرار في الإنتاج المحلي، مما يفيد الإنتاج المستدام والأمن الغذائي.

[22] المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2021. *حلقة العمل المنظمة بموجب رعاية مشتركة والمتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ*.

[23] المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية. 2024. *Thematic Assessment Report on the Interlinkages among Biodiversity, Water, Food and Health*.

(ب) **زيادة القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية**. تعزز الاستراتيجيات المتكاملة قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه ظواهر الطقس القصوى. وتعمل النظم الإيكولوجية الغنية بالتنوع البيولوجي، مثل غابات المانغروف والغابات، كحواجز طبيعية تخفف من أثر هذه الظواهر، مما يقلّل من مواطن الضعف التي يعاني منها السكان.

(ج) **الكفاءة الاقتصادية والوفورات في التكاليف**. تقلّل معالجة تحديات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والتحديات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والبيئة من خلال استراتيجية موحدة إلى تقليل التكاليف من خلال تحسين استخدام الموارد ومواءمة الأهداف. فعلى سبيل المثال، توفّر نُظم الزراعة الحراجية منافع مشتركة من خلال زيادة غلّات المحاصيل، وتعزيز التنوع البيولوجي، واحتجاز الكربون للوصول إلى أسواق الكربون، مما يحقق عائدا أعلى على الاستثمار مقارنة بالتدخلات المنعزلة.

(د) **دعم سبل كسب العيش والأمن الغذائي**. يؤدي العمل المتزامن على هذه الجبهات إلى حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية الريفية، ودعم سبل كسب العيش المستدامة وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وتعمل النّهُج المتكاملة التي تعزز الإدارة المستدامة للأراضي وممارسات الحفظ على تمكين صغار المزارعين، وتحفظ في الوقت نفسه النظم الإيكولوجية.

(ه) **تحسين اتساق السياسات والحوكمة**. توائم النُهُج المتكاملة بين الأهداف السياساتية في مختلف القطاعات، وتعزّز التعاون بين أصحاب المصلحة، وتقلل من النزاعات. وتتيح أيضا تصميم أطر شاملة تُعالج الأسباب الجذرية للتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، وتخفف في الوقت نفسه من الآثار السلبية لظواهر الطقس القصوى.

4- ويمكن أن تؤدي النهج المجزأة التي لا تراعي كيفية تفاعل ظواهر الطقس القصوى وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي وتفاقمها المتبادل، إلى التقليل من تقدير المخاطر التراكمية التي تنطوي عليها. ويبرز بحث أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخرا أن النُهج المتكاملة لحفظ التنوع البيولوجي واحتجاز الكربون تؤمن 95 في المائة من منافع التنوع البيولوجي ونحو 80 في المائة من مخزون الكربون، مقارنة بنتائج الاستثمارات المستقلة.[24] ومن المنافع الرئيسية المشتركة لزيادة كربون التربة وحفظ التنوع البيولوجي انخفاض تدهور الأراضي. ويؤكد ذلك أن النُهج المتكاملة تحافظ على مستوى أعلى من فعالية الأثر، وتخفف من المفاضلات السلبية، مقارنة بالنُهج المستقلة.

جيم- الاستدامة الطويلة الأجل والفعالية من حيث التكلفة

5- أكد الإجماع العلمي خلال العقد الماضي أهمية معالجة المسائل المعقدة من خلال نُهُج شاملة على نطاق المنظومة،[25] فالنظم الزراعية متعددة الأوجه وتتأثر بهذه التهديدات بطرق متعددة ومترابطة.

6- وتتيح معالجة هذه التهديدات كل على حدة تنفيذ تدخلات موجهة وفعالة من حيث التكلفة، مما يُسهم في تقليص التكاليف الأولية ويحقق المواءمة مع السياسات القطاعية. ويتيح هذا النهج تحقيق مكاسب سريعة بالنسبة لأهداف السياسات الوطنية المحددة.

[24] De Lamo, Xavier, et al. 2020. *Strengthening synergies: How action to achieve post-2020 global biodiversity conservation targets can contribute to mitigating climate change*.

[25] Liu, Jianguo, et al. 2015. Systems integration for global sustainability. *Science*, vol. 347, no. 6225.

7- وعلى الرغم من ذلك، فإن الجهود الموجهة تفوّت فرص المنافع المشتركة وأوجه التآزر التي تعزز الاستدامة على مستوى النظم. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي إلى زيادة تجزؤ الجهود الإنمائية وزيادة الازدواجية[26]. ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الإنمائي ويمكن أن يعزز التباعد في مجال السياسات، مما يعيق التقدم نحو إحداث تغيير تحويلي.

8- وفي مقابل ذلك، فإن النهج المتكاملة تسد الفجوات في مجالات السياسات وتستفيد من المنافع المشتركة للوصول بالأثر إلى أقصى حد في جميع النظم. ويمكن أن يؤدي تحقيق المستوى الأمثل للمنافع المشتركة إلى جني منافع كبيرة طويلة الأجل من حيث التكلفة ومكاسب اقتصادية في جميع النظم الريفية.[27] وعلى سبيل المثال، توفر ممارسات الزراعة التجديدية منافع مشتركة في جميع هذه المجالات، مما يحقق وفورات في تكاليف التنمية ويزيد من الإنتاج المربح على مستوى المزرعة. ويؤدي ذلك إلى استدامة طويلة الأجل وآفاق اقتصادية واعدة للسكان الريفيين. وفي أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن النُهُج التجديدية ستؤدي بحلول عام 2040 إلى تحقيق قيمة مضافة إجمالية تبلغ 70 مليار دولار أمريكي، أي ما يقرب من خُمس الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وزيادة في الغلّة تتراوح بين 68 و300 في المائة على مستوى المزرعة.[28]

9- وفي حين أن التعقيد الذي ينطوي عليه وضع نُهُج متكاملة يمكن أن يزيد من التكاليف الأولية، فإن الاستفادة من المنافع المشتركة تعزز أوجه التآزر والتعاون بين القطاعات، وتقلل من التجزؤ، وتوفر فرصا للابتكار وتوسيع نطاق الأثر.[29]،[30] وبالتالي فإن النُهُج المتكاملة تؤدي في الأجل الطويل إلى ترشيد الجهود الإنمائية وخفض التكاليف وزيادة اتساق السياسات والاستفادة من المنافع المشتركة لتحقيق الاستدامة على نطاق المنظومة.

[26] Smith, Risa, et al. 2019. *Ensuring Co-benefits for Biodiversity, Climate Change and Sustainable Development*.

[27] Agliardi, Elettra, Rossella Agliardi, and Willem Spanjers. The economic value of biodiversity preservation. *Environmental and Resource Economics*, vol. 87, pp. 1593-1610.

[28] الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. 2021. *Regenerative Agriculture: An opportunity for businesses and society to restore degraded land in Africa*.

[29] Schmidt-Traub, Guido, et al. 2021. Integrating climate, biodiversity, and sustainable land-use strategies: innovations from China. *National Science Review*, vol. 8, no. 7.

[30] مكتب التقييم المستقل في الصندوق. 2020. Community-driven development in IFAD-supported projects: Evaluation synthesis.

مقترح بشأن مؤشر رفيع المستوى للأثر الإيكولوجي

ألف- السياق

1- وفقا لإطار الفعالية الإنمائية[31] يجري الصندوق تقييمات للأثر على عينة تمثيلية لا تقل عن 15 في المائة من المشروعات في الحافظة خلال كل دورة من دورات تجديد الموارد (فترة مدتها ثلاث سنوات). ويقارن كل تقييم للأثر بين حصائل المشاركين في المشروعات المدعومة وحصائل أولئك الذين لم يشاركوا فيها. وتُطبّق الآثار المجمّعة على الدخل والإنتاجية والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود والتغذية على المشروعات التي أُغلقت، مما يتيح للصندوق تقييم الحصائل على المستوى المؤسسي. وخلال المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، طُلب من الصندوق استكشاف مؤشر أثر إيكولوجي رفيع المستوى.

باء- الملاءمة

2- يعزز الصندوق التحول الريفي المستدام من خلال ممارسات واستثمارات قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية ومستدامة بيئيا تركز على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه. وسيساعد مؤشر الأثر الإيكولوجي على تحسين استراتيجيات الصندوق واستثماراته من خلال تمكين المنظمة من:

(أ) تتبع التغييرات وتوفير قاعدة أدلة على آثار تدخلات الصندوق على الظروف الإيكولوجية بمرور الوقت؛

(ب) إبراز التزام الصندوق بالاستدامة من خلال تقديم أدلة شفافة وقابلة للقياس على آثاره الإيكولوجية، مما يعزّز مصداقيته لدى الشركاء؛

(ج) إثراء تصميم وتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تهدف إلى تحسين الظروف الإيكولوجية، لما لها من أهمية بالغة لسبل كسب العيش والقدرة على الصمود لدى السكان الريفيين؛

(د) دعم البلدان في مواءمة أهدافها مع الأطر العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة، من خلال قياس المساهمات في تحقيق الأهداف البيئية وأهداف التنوع البيولوجي؛

(ه) تحديد الممارسات الناجحة والتوصيات من أجل التحسين، مما يمكّن المنظمة من تحسين نُهجها باستمرار وتعزيز الابتكارات القابلة للتوسيع.

جيم- المنهجية

3- سيجري تصميم مؤشر الأثر الإيكولوجي خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما يتواءم مع:

(أ) النهج المشترك للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لقياس نتائج القدرة على الصمود؛[32]

(ب) تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بشأن المبادئ الثلاثة عشر للزراعة الإيكولوجية؛[33]

[31] الصندوق. 2016. إطار الفعالية الإنمائية للصندوق.

[32] البنك الدولي. 2024. *Common Approach To Measuring Climate Results*.

[33] فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. 2019. *النهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية*.

(ج) الملحق الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية بشأن مقاييس تمويل التنوع البيولوجي لأغراض الإبلاغ عن الأثر؛[34]

(د) إطار الرصد الخاص بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي الذي يقيس التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الأربعة والغايات الثلاث والعشرين للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛[35]

4- سيجري تجريب المؤشر مع التركيز على بُعد إيكولوجي واحد، هو صحة التربة،[36] لضمان نهج موجه وعملي خلال المرحلة الأولية. وقد جرى اختيار صحة التربة نظرا لدورها الجوهري في دعم الإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي، وقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود. وسيجري وضع المؤشر من خلال جمع البيانات وتحليلها منهجيا باستخدام الاستقصاءات، والاستشعار عن بُعد، والبيانات الوطنية، والاستبيانات المعدة وفق هيكلية منظمة، مع مراعاة القيود التكلفة والوقت. كما ستُستخدم تكنولوجيات مثل نظام تحديد المواقع الجغرافية لتعزيز الاستشعار عن بُعد وتحليل الصور الساتلية

5- المبادئ الرئيسية الواجب اتباعها في وضع مؤشر الأثر الإيكولوجي:

(أ) استخدام بيانات يسهل الوصول إليها من مستويات المزرعة والأسر المعيشية والنظم الإيكولوجية والمسطّحات الطبيعية، ومن المثالي أن تكون متوائمة مع المؤشرات الأساسية للصندوق؛

(ب) إدماج جمع البيانات في تقييمات الأثر القائمة من أجل البساطة والجدوى؛

(ج) تصميم المؤشر بحيث يكون فعالا من حيث التكلفة ومتسما بالكفاءة؛

(د) تصميم المؤشر بحيث يكون قابلا للمقارنة بين المناطق الجغرافية والنظم الإيكولوجية المختلفة؛

(ه) ضمان استجابة المؤشر لتدخلات مشروعات الصندوق؛

(و) تبسيط المؤشر بالقدر الكافي الذي يمكن أصحاب المصلحة من فهمه وتفسيره؛

(ز) المواءمة مع المعايير العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنوع البيولوجي من أجل تحقيق الملاءمة.

دال- النهج والجدول الزمني

6- سيجري وضع مؤشر الأثر الإيكولوجي خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيُختبر ويُجرَّب في بعض تقييمات الأثر الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (بين عامي 2025 و2027). وخلال مرحلة الاختبار، سيقوم فريق أساسي من خبراء الصندوق، بقيادة مكتب الفعالية الإنمائية، بإعداد عدة تصميمات مفاهيمية للمؤشر، وستناقش هذه التصميمات في إطار مجموعة أوسع من موظفي الصندوق، وبمشاركة خبراء خارجيين عند الاقتضاء. وبعد ذلك، سيجري اختبار المؤشرات الواعدة من بينها في عدد صغير من مشروعات الصندوق المحددة، وتحسينها بناء على نتائج الاختبار.

7- وسيجري إدماج توافر البيانات منذ البداية لدعم نهج عملي وفعال من حيث التكلفة. وسيستخدم الصندوق الاستشعار عن بعد، والاستقصاءات الموجهة واستبيانات الأسر المعيشية، مع التركيز على مؤشر قابل لتوسيع النطاق ذي صلة بالصندوق وبالمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

[34] مؤسسة التمويل الدولية. 2024. *Biodiversity Finance Metrics for Impact Reporting*.

[35] الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. 2023. Monitoring Framework for the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework.

[36] هذا الاختيار إرشادي ومرهون بمزيد من التحليل والمناقشات التقنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

8- وسيوضع المؤشر لاحقا في صيغته النهائية وسيجري تقييمه والإبلاغ عنه بشكل منهجي بدءا من تقييمات الأثر لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (في عام 2028 للإبلاغ عن المؤشر في عام 2030). وستُدرج الموارد المطلوبة لجمع البيانات والإبلاغ عنها في عملية إعداد المقترح.

صلة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي بعمليات الصندوق

1- يعزز الصندوق القدرة على الصمود للمجتمعات المحلية الريفية (المجموعة المستهدفة) المهددة بالظواهر المناخية والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي من خلال معالجة هذه المجالات المواضيعية معا. ويبين الجدول أدناه بالتفصيل صلة هذه التحديات بالمجالات والقطاعات التي يستهدفها الصندوق.

التحديات/التهديدات	الملاءمة والأثر على التنمية الريفية وقطاع الزراعة على نطاق صغير
ظواهر الطقس تعتمد النظم الزراعية اعتمادا كبيرا على المناخ. وتشهد أنماط الطقس العالمية تزايدا في التقلب، مما يؤدي إلى تغيّر مواسم الزراعة وازدياد وتيرة الفيضانات وظواهر الجفاف الزراعي.	يعاني الأفراد والمجتمعات المحلية في المناطق الريفية في بلدان الجنوب من الضعف في مواجهة الكوارث المرتبطة بالطقس في ظل محدودية الدعم.[37] وتعتمد سبل كسب عيشهم إلى حدّ كبير على قطاعات شديدة التأثر بالطقس، مثل الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية التي تشهد تدهورا على نحو متزايد. وفي ظل انخفاض مستويات الرفاه ومحدودية القدرة على التكيّف، فإن قدرتهم على التكيّف مع التحديات محدودة،[38] ولا سيّما في ظل غياب ترتيبات مؤسسية كافية لدعمهم.[39] وغالبا ما تواجه هذه المناطق مستويات عالية من الهشاشة وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والاضطرابات السياسية.[40] **نضوب سبل كسب العيش الريفية**. تؤدي ظواهر الطقس القصوى (الجفاف والفيضانات) إلى تعطيل الإنتاج، مما يتسبب في نقص الأغذية وتقلب الأسعار ويؤثر ذلك تأثيرا مباشرا على سبل كسب العيش والاقتصادات الريفية. **عدم الاستقرار على مستوى الأسرة المعيشية**. تؤدي الصدمات المناخية والاقتصادية أو صدمات السوق إلى زيادة التكاليف على مستوى المزرعة مما يفاقم الفقر ويؤدي إلى انخفاض صافي الدخل. ويحدّ ذلك من قدرة الأسر المعيشية على تكوين احتياطيات مالية تساعدها في أوقات الحاجة، مثل الاستجابة لتقلّبات السوق، وبالتالي تتراجع قدرتها على امتصاص آثار الصدمات الاقتصادية أو المادية. **النزوح من الريف**. هجرة قسرية من الريف إلى المدن يقوم بها المزارعون بسبب تدهور الأراضي الناجم عن الطقس.[41] **ضغوط الاقتصاد الكلي**. تشكّل أنماط الطقس المتقلبة محرّكا رئيسيا للتضخم، إذ ارتفعت أسعار الأغذية عالميا بنسبة تراوحت بين 0.5 و1.2 نقطة مئوية في عام 2022،[42] نتيجة لتعطل الإنتاج بسبب الجفاف والفيضانات. وعلى الرغم من وجود اختلافات إقليمية كبيرة، تشير التقديرات إلى أن هذا التهديد المادي يمكن أن يقلل من غلّات المحاصيل بنسبة تصل إلى 25 في المائة بحلول نهاية القرن[43] وبحلول عام 2035 - أي بعد أكثر من عقد من الزمن بقليل - يمكن أن يُسهم ذلك في زيادة معدل تضخم أسعار الأغذية بنسبة 50 في المائة في جميع الفئات.[44] وفي مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يُشكّل الغذاء ما يصل إلى 40 في المائة من نفقات الأسر المعيشية، تؤثر هذه الزيادات في الأسعار تأثيرا غير متناسب على الأسر المعيشية الأشد فقرا.[45] كما تُلقي ظواهر الطقس

[37] Nguyen, Trung Thanh, et al. 2023. Security risks from climate change and environmental degradation: implications for sustainable land use transformation in the Global South. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, vol. 63.

[38] المرجع نفسه.

[39] Nguyen, Thanh-Tung, et al. 2022. Shocks, agricultural productivity, and natural resource extraction in rural Southeast Asia. *World Development*, vol. 159.

[40] أنظر الحاشية 31.

[41] Hermans, Kathleen, and Robert McLeman. 2021. Climate change, drought, land degradation and migration: exploring the linkages. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, vol. 50, pp. 236-244

[42] Kotz, Maximilian, et al. 2024. Global warming and heat extremes to enhance inflationary pressures. *Communications Earth and Environment*, vol. 5, no. 1

[43] Liu, Jianguo, et al. 2015. Systems integration for global sustainability. *Science*, vol. 347, no. 6225

[44] Smith, Risa, et al. 2019. *Ensuring Co-benefits for Biodiversity, Climate Change and Sustainable Development*.

[45] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. مؤشر أسعار الأغذية، أكتوبر/تشرين الأول 2024.

	بعبء إضافي على المالية العامة، إذ تصل الأضرار ذات الصلة في بعض البلدان الضعيفة إلى ما يعادل 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على شكل ديون.[46] وفي الوقت نفسه، يزيد النزوح - الذي يتجاوز 20 مليون لاجئ سنويا - من فرض ضغوط على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية، مما يزيد من زعزعة استقرار الاقتصادات.[47]
التدهور البيئي يشهد أكثر من ربع مساحة اليابسة الخالية من الجليد على الأرض بالفعل تدهورا ملحوظا يؤثر على ما لا يقل عن 1.3 مليار شخص، معظمهم في بلدان الجنوب[48] وعلى المستوى العالمي، تشير التقارير إلى ازدياد تدهور الموارد الطبيعية (أي الأراضي والغابات والمياه) أو نضوبها.[49]	**فقدان الأراضي المنتجة لصغار المنتجين**. يؤدي تآكل التربة وتخفيف الغابات والتصحر انخفاض إنتاجية الأراضي وزيادة الضعف في وجه التقلبات المناخية.[50] **انخفاض الغلّات**. يحد تراجع القدرة على الوصول إلى الأراضي الخصبة من الإنتاج الزراعي وسبل كسب العيش. **نضوب الموارد الطبيعية**. يؤدي الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية إلى تحديات الاستدامة في الأجل الطويل مع انخفاض الموارد المتاحة، مما يفرض ضغوطا على الأساليب والممارسات الحالية. وهذا يزيد العبء المالي على الاقتصادات الريفية، ويحدّ من قدرتها التنافسية، ويقيد النمو الاقتصادي في المناطق التي تعتمد على الزراعة. **زيادة تكاليف الإنتاج**. قد يحتاج صغار المزارعين إلى استثمار مزيد في المدخلات (الأسمدة والمياه) بسبب تدهور الموارد، مما يقلل من هوامش الربح. **الآثار الصحية**. يمكن للتعرض للمياه والهواء الملوثين أن يؤثر سلبا على صحة المجتمعات المحلية الريفية.
فقدان التنوع البيولوجي يمر التنوع البيولوجي بأزمة، حيث إن معدلات انقراض الأنواع تتجاوز ما كانت عليه خلال العشرة ملايين سنة الماضية، مدفوعة إلى حد كبير بالزراعة التي تهدد 86 في المائة من الأنواع المعرضة للخطر.[51] وعلاوة على ذلك، فإن 33 في المائة من التربة متدهورة بشدة، وقد تصل نسبة التربة المتدهورة إلى 90 في المائة بحلول عام 2050 إذا لم تتوقف عمليات إزالة الغابات والزراعة الكثيفة.[52]	**انخفاض الغلّات**. يؤدي تراجع التلقيح وانخفاض خصوبة التربة وزيادة تفشي الآفات إلى خفض الإنتاجية الزراعية. ويمكن أن يؤثر ذلك سلبا على الدخل وسبل كسب العيش على مستوى المزرعة ويهدد الأمن الغذائي. **إدارة الموارد الطبيعية**. تدعم النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيا المجتمعات المحلية الريفية من خلال تنظيم الزراعة ومصادر المياه. ويضر فقدان الملقحات وكائنات التربة والمكافحة الطبيعية للآفات بالإنتاجية والأمن المائي. **الضعف الاقتصادي الناجم عن فقدان التنوع البيولوجي**. يمكن أن يؤدي تراجع خدمات النظم الإيكولوجية إلى رفع تكاليف المدخلات وخفض الغلّات وتهديد دخل المزرعة، مما يزيد من تكاليف الأغذية ويعرض الاقتصادات الريفية التي تعتمد على التنوع البيولوجي للخطر. **معارف الشعوب الأصلية والمعارف التقليدية**. تتسم المعارف بأهميتها المحورية في الحلول المناخية الفعالة والمنخفضة التكلفة. ويقلل تآكل هذه المعارف من فرص كسب العيش. **انخفاض التغذية**. انخفاض التنوع في الأنماط الغذائية بسبب فقدان المنتجات الزراعية ومنتجات التنوع البيولوجي البرّية القيّمة من مصادر محلية.

[46] Maldonado, Franco, and Kevin P. Gallagher. 2022. *Climate Change and IMF Debt Sustainability Analysis*.

[47] المنتدى الاقتصادي العالمي. 2019. The cost of the climate crisis? 20 million homeless every year.

[48] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2019. *Climate Change and Land: An IPCC special report on climate change, desertification, land degradation, sustainable land management, food security, and greenhouse gas fluxes in terrestrial ecosystems*.

[49] Feng, Yu, et al. 2022. Doubling of annual forest carbon loss over the tropics during the early twenty-first century. *Nature Sustainability*, vol. 5, pp. 444-451.

[50] Hermans, Kathleen, and Robert McLeman. 2021. Climate change, drought, land degradation and migration: exploring the linkages. *Current Opinion in Environmental Sustainability*, vol. 50, pp. 236-244.

[51] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2021. Our global food system is the primary driver of biodiversity loss.

[52] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومجموعة الخبراء التقنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة. 2015. *Status of the World's Soil Resources (SWSR) – Main Report*.

خطة العمل (2025-2027)

مجال العمل	*الأنشطة الرئيسية والمنجزات المتوخاة*	*الجدول الزمني (2025-2027)*
الإرشادات التوجيهية	وضع إرشادات توجيهية لإدماج ممارسات القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وممارسات إدارة البيئة وممارسات الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه في دورة المشروعات	الفصل الرابع من عام 2025
بناء القدرات لتمويل التكيّف	المرحلة 1: تصميم مفهوم برنامج لبناء القدرات يركز على المبررات الاقتصادية لتمويل التكيّف	الفصل الثاني من عام 2025
	المرحلة 2: تصميم كتيب عملي /مجموعة أدوات عملية بشأن المبررات الاقتصادية لإدماج تمويل التكيّف	الفصل الثالث من عام 2025
	المرحلة 3: تقديم وحدات تدريبية للمديرين القطريين، وأفرقة تصميم المشروعات، والمتخصصين التقنيين	الفصل الأول من عام 2026 - الفصل الأول من عام 2027
وضع مؤشر للأثر الإيكولوجي	تصميم وتجريب مؤشر رفيع المستوى للزراعة الإيكولوجية (يركز على صحة التربة) يتواءم مع الأطر العالمية، مثل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة.	تصميم المفهوم: الفصل الثالث من عام 2025 المرحلة التجريبية: 2026-2027 الصياغة النهائية في سياق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الفصل الرابع من عام 2027
وضع مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن المساهمات المناخية الإضافية	إعداد مبادئ توجيهية ووضعها في صيغتها النهائية لنشر المساهمات المناخية الإضافية في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	الفصل الثاني من عام 2025
دعم تصميم المشروعات	مواصلة تقديم الدعم التقني عند الطلب لأفرقة تصميم المشروعات لإدماج النُهُج المتكاملة (القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والتنوع البيولوجي، وإدارة المخاطر المناخية) في تصميم المشروعات	جار (2025-2027)
تتبع التمويل المناخي والإبلاغ عنه	مواصلة دعم حساب مساهمات التمويل المناخي وتتبع التقدّم المُحرز والإبلاغ عنه مقارنة بالتزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (المستوى المستهدف للتمويل المناخي 45 في المائة)	جار (2025-2027)